

وَاحْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ<sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري: ١٩٠٥، ٥٠٦٥].



## ١٦- كتاب النكاح<sup>(١)</sup>

(١) هو في اللغة الضم ويطلق على العقد وعلى الوطء. قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري قال الأزهرى: أصل النكاح في كلام العرب: الوطء، وقيل للتزويج نكاح؛ لأنه سبب الوطء، يقال: نكح المنظر الأرض ونكح النعاس عينه أصابها. قال الواحدي: وقال أبو القسم الزجاجي: النكاح في كلام العرب: الوطء والعقد جميعاً، قال: وموضع «ن ك ح» على هذا الترتيب في كلام العرب للزوم الشيء الشيء ركباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح. فإذا قالوا: نكح فلان فلاتة ينكحها نكحاً ونكاحاً أرادوا تزويجها. وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً فإذا قالوا: نكح فلاتة بنت فلان أو أخته أرادوا عقد عليها. وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء لأن بذكر امرأته وزوجته يستغني عن ذكر العقد. قال الفراء: العرب تقول نكح المرأة بضم النون بضعها وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها أرادوا أصاب نكحها وهو فرجها، وقل: ما يقال: ناكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدي. وقال ابن فارس والجريري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح الوطء وقد يكون العقد. ويقال: نكحتها ونكحت هي أي: تزوجت وأنكحته زوجته وهي ناكح أي: ذات زوج، واستكحها تزويجها، هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا حكاهما القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه: أصحها أنها حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب وأطنب في الاستدلال له، وبه قطع النووي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث. والثاني: أنها حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة. والثالث: حقيقة فيهما بالاشتراك والله أعلم.

### ١- باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه

وَوَجَدَ مَوْنَهُ، وَاسْتِغْثَالَ مَنْ عَجَزَ، عَنِ الْمَوْنِ بِالصَّوْمِ

١- (١٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى)، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ:

كُنْتُ امْرَأَتِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَا نَزَوَّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً لَعَلَّهَا تَذْكُرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ<sup>(١)</sup>، قَالَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ،

(١) قوله: «إِنْ عُثْمَانُ بْنُ عُفَانَ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ: أَلَا نَزَوَّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً لَعَلَّهَا تَذْكُرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ» فِيهِ اسْتِحْبَابُ عَرْضِ الصَّاحِبِ هَذَا عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ زَوْجَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَهُوَ صَالِحٌ لِزَوَّاجِهَا عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ قَرِيباً، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ نِكَاحِ الشَّابَةِ لِأَنَّهَا الْمُحْصَلَةُ لِمَقَاصِدِ النِّكَاحِ؛ فَإِنَّهَا أَلَدُ اسْتِمَاعاً وَأَطْيَبُ نِكْهَةً وَأَرْغَبُ فِي الْاسْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُ النِّكَاحِ وَاحْصَنَ عَشْرَةَ وَاقْتَهَ عَادَتَهُ وَاجْتَلَى مَنَظَرًا وَاللَّيْنُ مَلْمَسًا، وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ يَعُودَهَا زَوْجُهَا الْأَخْلَاقُ الَّتِي يَرْضَاهَا. وَقَوْلُهُ: تَذْكُرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ مَعْنَاهُ: تَذْكُرُ بِهَا بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ نَاشِطِكَ وَقُوَّةِ شَبَابِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْعَشُ الْبَدَنَ.

(٢) قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَاحْصَنَ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْمَعْشَرُ هُمُ الطَّائِفَةُ الَّتِي يَشْمَلُهُمْ وَصْفٌ، فَالشَّبَابُ مَعْشَرٌ، وَالشُّيُوخُ مَعْشَرٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ مَعْشَرٌ، وَالنِّسَاءُ مَعْشَرٌ، فَكَذَا مَا أَشْبَهَهُ، وَالشَّبَابُ جَمْعُ شَابٍ وَيَجْمَعُ عَلَى شَبَابٍ وَشِبَةٍ، وَالشَّابُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا هُوَ مَنْ بَلَغَ وَلَمْ يَجَاوِزْ ثَلَاثِينَ سَنَةً. وَأَمَّا الْبَاءَةُ فَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ حَكَاهَا الْقَاضِي عِيَّاضُ: الْفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ الْبَاءَةُ بِالْمَدِّ وَالْهَاءِ، وَالثَّانِيَةُ الْبَاءُ بِلا مَدٍّ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاءُ بِالْمَدِّ بِلا هَاءٍ، وَالرَّابِعَةُ الْبَاءَةُ بِهَاءَيْنِ بِلا مَدٍّ وَأَصْلُهَا فِي اللُّغَةِ الْجَمَاعُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَاءِ وَهِيَ الْمَنْزِلُ، وَمِنْهُ مَبَادِئُ الْإِبِلِ وَهِيَ مَوَاطِنُهَا، ثُمَّ قِيلَ لِعَقْدِ النِّكَاحِ: بَاءَةٌ لِأَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَوَّاهَا مَتَزَلًّا. وَخَالَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْبَاءَةِ هُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ:

أَصْحَبُهَا: أَنْ الْمُرَادَ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ وَهُوَ الْجَمَاعُ، فَتَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْجَمَاعُ لِقَدْرَتِهِ عَلَى مَوْنِهِ وَهِيَ مَوْنُ النِّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجَمَاعُ لِعَجْزِهِ عَنْ مَوْنِهِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ وَيَقْطَعَ شَرُّ مَنِيهِ كَمَا يَقْطَعُهُ الرَّجَاءُ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: وَقَعَ الْخُطَابُ مَعَ الشَّبَابِ الَّذِينَ هُمْ مَظْنَةُ شَهْوَةِ النِّسَاءِ وَلَا يَنْفَكُونَ عَنْهَا غَالِبًا.

والقول الثاني: أَنْ الْمُرَادَ هُنَا بِالْبَاءَةِ مَوْنُ النِّكَاحِ سَمِيَتْ بِاسْمِ مَا يَلْزَمُهَا وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ مَوْنُ النِّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهَا فَلْيَصُمْ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ، وَالَّذِي حَلَّ الْقَائِلِينَ بِهَذَا عَلَى هَذَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ» قَالُوا: وَالْعَاجِزُ عَنِ الْجَمَاعِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الصَّوْمِ لِدَفْعِ الشَّهْوَةِ فَوَجِبَ تَأْوِيلُ الْبَاءَةِ عَلَى الْمَوْنِ. وَاجَابَ الْأَوَّلُونَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَهُوَ: أَنْ تَقْدِيرُهُ: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجَمَاعُ لِعَجْزِهِ عَنْ مَوْنِهِ وَهُوَ حَتَّاجٌ إِلَى الْجَمَاعِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما الرجاء فبكسر الواو وبالد وهو رضى الخصيتين، والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني كما يفعل الرجاء. وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتآقت إليه نفسه وهذا يجمع عليه لكنه عندنا، وعند العلماء كافة أمر نذوب لا إيجاب، فلا يلزم التزوج ولا التسري سواء خاف العنت أم لا، هذا مذهب العلماء كافة، ولا يعلم أحد أوجهه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر ورواية عن أحمد: فإنهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يسري، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة



ولم يشرط بعضهم خوف العنت.

قال أهل الظاهر: إنما يلزمه التزويج فقط ولا يلزمه الوطء، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن، قال الله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ وغيرها من الآيات. واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فغيره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري. قال الإمام المازري: هذا حجة للجمهور لأنه سبحانه وتعالى خير بين النكاح والتسري بالاتفاق، ولو كان النكاح واجباً لما خيره بينه وبين التسري لأنه لا يصح عند الأصوليين التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب وأن تاركه لا يكون آثماً.

٢- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ:

إِنِّي لَأَمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِعَنَى، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ ابْنَ عَفَّانَ فَقَالَ: هَلُمَّ! يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! قَالَ: فَاسْتَخْلَا<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا نَزَوَّجُكَ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! جَارِيَةً بَكْرًا، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنَ قُلْتُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

(١) قوله: «ان عثمان دعا ابن مسعود واستخلاه فقال له» هذا الكلام دليل على استحباب الإسرار بمثل هذا، فإنه مما يستحي من ذكره بين الناس. وقوله: «ألا تزوجك جارية بكراً؟» دليل على استحباب البكر وتفضيلها على الثيب، وكذا قاله أصحابنا لما قلناه قريباً في قوله جارية شابة.

٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ». [أخرجه البخاري: ٥٠٦٦].

٤- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَأَنَا شَابٌ يَوْمَئِذٍ، فَذَكَرَ حَدِيثاً رُئِيتُ أَنَّهُ

حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي<sup>(٢)</sup>، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

وَرَأَى: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

(١) قوله: «عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت أنا وعمي علقة والأسود على عبد الله بن مسعود هكذا هو في جميع النسخ وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: أنا وعمامي علقة والأسود وهو غلط ظاهر؛ لأن الأسود آخر عبد الرحمن بن يزيد لا عمه وعلقة عمهما جميعاً وهو علقة بن قيس.

(٢) قوله: «فذكر حديثاً رُئِيتُ أنه حدث به من أجلي» هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها رأيت وهما صحيحان الأول من الظن والثاني من العلم.

٤- ( ) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَحَدُ الْقَوْمِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

٥- (١٤٠١) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ نَافِعٍ الْقَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟»<sup>(١)</sup> لِكَيْنِي أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَقْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ، عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي<sup>(٢)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٠٦٣].

(١) قوله: (أن النبي ﷺ حمد الله تعالى وأتى عليه فقال: ما بال أقوام قالوا كذا وكذا) هو موافق للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا أنه إذا كره شيئاً فخطب له ذكر كراهيته ولا يعين فاعله، وهذا من عظيم خلقه ﷺ فإن المقصود من ذلك الشخص وجميع الحاضرين وغيرهم ممن يبلغه ذلك ولا يحصل توبيخ صاحبه في الملأ.

(٢) وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن رغب عن ستي فليس مني» فمعناه: من رغب عنها إعرافاً عنها غير معتقد على ما هي والله أعلم. أما الأفضل من النكاح وتركه فقال أصحابنا: الناس فيه أربعة أقسام: قسم تنوق إليه نفسه ويجد المؤن فيشحب له النكاح، وقسم لا تنوق ولا يجد المؤن فيكره له، وقسم تنوق ولا يجد المؤن فيكره له وهذا مأمور بالصوم للنع التوقان، وقسم يجد المؤن ولا تنوق، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابنا أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل، ولا يقال النكاح مكروه بل تركه أفضل، ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب



الشافعي وبعض أصحاب مالك: أن النكاح له أفضل والله أعلم.

سعيد ابن المسيب.

أَنَّ سَمْعَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، يَقُولُ: أَرَادَ عُثْمَانُ ابْنُ مَطْعُونٍ أَنْ يَتَّبِلَ، فَتَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَارَ لَهُ ذَلِكَ، لاختصينا.

قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن رغب عن ستي فليس مني» سبق تأويله وأن معناه: من تركها إعراضاً عنها غير معتقداً لها على ما هي عليه، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركه كما سبق أو ترك النرم على الفراش لعجزه عنه أو لاشتغاله بعبادة ماثون فيها أو نحو ذلك فلا يتأوله هذا الدم والنهي.

٦- (١٤٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ ابْنِ مَطْعُونِ التَّبِلَ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ أِذْنُ لَهُ، لاختصينا<sup>(٢)</sup>. [إخرجه البخاري: ٥٠٧٤].

(١) وقوله رد عليه التبل: معناه: نهاه عنه، وهذا عند أصحابنا معمول على من تأقت نفسه إلى النكاح ووجد مؤنه كما سبق إيضاحه، وعلى من أضر به التبل بالعبادات الكثيرة الشاقة. أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إضرار بنفسه ولا تقويت حق لزوجة ولا غيرها ففضيلة للمنع منها بل مأمور به.

(٢) قوله: «رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبل ولو أذن له لاختصينا» قال العلماء: التبل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل التبل القطع ومنه مريم البتول وقاطعة البتول لانقطاعها عن نساء زمانها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه صلوة بتلة أي: منقطعة عن تصرف مالهها. قال الطبري: التبل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته.

٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ:

سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ ابْنِ مَطْعُونِ التَّبِلَ، وَلَوْ أَوْذَنَ لَهُ لاختصينا<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ٥٠٧٣].

(١) وأما قوله: «لو أذن له لاختصينا» فمعناه: لو أذن له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لاختصينا لدفع شهوة النساء ليمكنا التبل، وهذا معمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص باجتهادهم ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاص في الأدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً، قال البغوي: وكلنا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره والله أعلم.

٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي

٢- باب نذوب من رأى امرأة، فوقع في نفسه

إِلَى أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ فَيُؤَاقِعَهَا

٩- (١٤٠٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً<sup>(١)</sup> لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتَذْبُرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ<sup>(٣)</sup>».

(١) قوله: «تمعس منية» قال أهل اللغة: المعس بالعين المهملة الدلك والمية بميم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم همزة ممدودة ثم تاء تكتب هاء وهي على وزن صغيرة وكبيرة وفيحة، قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ. وقال الكسائي: يسمى منية ما دام في الدباغ. وقال أبو عينة: هو في أول الدباغ منية ثم أبيض بفتح الهمزة وكسر الفاء وجمعه أفق كقصر وقفر ثم أديم والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتذبر في صورة شيطان» قال العلماء: معناه الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بها لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والالتئاذ بنظرهن وما يتعلق بهن، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له، ويستبط من هنا: أنه ينبغي لما أن لا تخرج بين الرجال إلا للضرورة، وأنه ينبغي للرجال الغض عن ثيابها والإعراض عنها مطلقاً.

(٣) قال العلماء: إنما فعل هذا بياناً لهم وإرشاداً لما ينبغي لهم أن يفعلوه فعلمهم بقوله وقوله: وفيه: أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الواقع في النهار وغيره وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يضرر بالتأخير في بدنه أو في قلبه وبصره والله أعلم.

٩- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمَنْزِلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرْ: تَذْبُرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ.

١٠- ( ) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ



اعين، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ:

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَصْغَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْبُدْ إِلَى أَمْرَاتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتَتَبَرُّ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنْ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ» وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَصْغَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَلْيَعْبُدْ إِلَى أَمْرَاتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا فَإِنْ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». هَذِهِ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ مِثْلُهَا لِلْأَوَّلَى. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ رَأَى امْرَأَةً فَتَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارَتَهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ فَلْيُؤَاقِعْهَا لِيُدْفِعَ شَهْوَتَهُ وَتَسْكُنَ نَفْسُهُ وَيَجْمَعَ قَلْبُهُ عَلَى مَا هُوَ بِصَدَدِهِ.

### ٣- باب نكاح المتعة وتبين أنه أبيح ثم نسخ،

ثُمَّ أُبِيحَ ثُمَّ نُسِخَ، وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>

(١) أَعْلَمُ أَنَّ الْقَاضِي عِيَاضاً بَطَّ شَرَحَ هَذَا الْبَابَ بَسْطاً بَلِغاً وَأَتَى فِيهِ بِأَشْيَاءَ نَفِيَّةٍ وَأَشْيَاءَ يَخَالِفُ فِيهَا، فَالْوَجْهُ أَنْ نَنْقُلَ مَا ذَكَرَهُ مُخْتَصِراً ثُمَّ نَذْكُرَ مَا يَنْكَرُ عَلَيْهِ وَيَخَالِفُ فِيهِ وَنَبِّهَ عَلَى الْمَخْطَأِ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: ثَبِتَ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ كَانَ جَائِزاً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ ثَبِتَ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لِلْمَذْكُورَةِ هُنَا: أَنَّهُ نُسِخَ وَاتَّعَدَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ يَخَالِفْ فِيهِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْتَبِدَّةِ وَتَعَلَّقُوا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ فَلَا دَلَالَةَ لَهَا فِيهَا، وَتَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ» وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ» وَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ شَاذَةٌ لَا يَجْتَمِعُ بِهَا قِرَاءَتاً وَلَا خَيْرٌ وَلَا يَلْزِمُ الْعَمَلُ بِهَا. قَالَ: وَقَالَ زُفَرٌ: مَنْ نَكَحَ نِكَاحَ مُتْعَةٍ تَلَبَّدَ نِكَاحُهُ وَكَانَهُ جَعَلَ ذِكْرَ التَّأْجِيلِ مِنْ بَابِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي النِّكَاحِ فَإِنَّهَا تُلْفَى وَيَصَحُّ النِّكَاحُ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُتْعَةِ، فَبِهِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَفِيهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهَذَا مِنْ أَجَازِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ وَزَعَمَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ تَعَارَضَتْ وَأَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ قَادِحٌ فِيهَا قُلْنَا: هَذَا الزَّعْمُ خَطَأٌ. وَلَيْسَ هَذَا تَنَاقُضاً؛ لِأَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَنْهَى عَنْهُ فِي زَمَنِ ثُمَّ يَنْهَى عَنْهُ فِي زَمَنِ آخَرَ تَوْكِيداً، أَوْ لِيَشْتَهَرَ النَّهْيُ وَيُسْمَعُ مِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ أَوَّلًا، فَسَمِعَ بَعْضُ الرُّوَاةِ النَّهْيَ فِي زَمَنِ وَسَمِعَهُ آخَرُونَ فِي زَمَنِ آخَرَ، فَتَقَلَّ كُلُّ مَنِ مِمَّنْ أَوْضَافَهُ إِلَى زَمَانٍ سَمَاعُهُ، هَذَا كَلَامُ الْمَازَرِيِّ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: رَوَى حَدِيثُ إِيَابَةِ الْمُتْعَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَسَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ وَسِيرَةَ بِنِ مَعْدِ الْجُهَنِيِّ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْحَضَرِ وَإِنَّمَا كَانَتْ فِي أَسْفَارِهِمْ فِي الْغَزْوِ عِنْدَ ضَرُورَتِهِمْ وَعَدَمِ النِّسَاءِ مَعَ أَنْ بِلَادَهُمْ حَارَةٌ وَصَبْرُهُمْ عَنْهُمْ قَلِيلٌ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّهَا كَانَتْ رَخِصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا كَالْمَيْتَةِ وَلَحْوِهَا. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ. وَذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ إِيَابَتَهَا يَوْمَ أُوطَاسٍ. وَمِنْ رَوَايَةِ سِيرَةَ: إِيَابَتُهَا يَوْمَ الْفَتْحِ. وَهِيَ وَاحِدَةٌ ثُمَّ حُرِّمَتْ يَوْمَئِذٍ. وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَهُوَ قَبْلَ الْفَتْحِ. وَذَكَرَ غَيْرُ مُسْلِمٍ

عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ مِنْ رَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ عَلَى هَذَا وَهُوَ غُلَطٌ مِنْهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَالْعُمَرِيُّ وَيُونُسُ وَغَيْرُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَفِيهِ يَوْمٌ خَيْرٌ، وَكُنَّا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الرِّبْعِ بْنِ سِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ النَّهْيَ عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُّ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ سِيرَةَ أَيْضاً إِيَابَتَهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا حَيْثُ ذُكِرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهَا مَا حَلَّتْ قَطُّ إِلَّا فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ. وَرَوَى هَذَا عَنْ سِيرَةَ الْجُهَنِيِّ أَيْضاً. وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَاتِ حَدِيثِ سِيرَةَ تَعْيِينَ وَقْتٍ إِلَّا فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ، وَرَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، فَإِنْ ذَكَرَ فِيهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، قَالُوا: وَذَكَرَ الرَّوَايَةُ إِيَابَتَهَا يَوْمَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ خَطَأً لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ ضَرُورَةٌ وَلَا غَزْوَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ حَجَّوْا بِسَائِهِمْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الَّذِي جَسَرَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ بَجَرْدِ النَّهْيِ كَمَا جَاءَ فِي غَيْرِ رَوَايَةٍ، وَيَكُونُ تَجْدِيدُ النَّهْيِ عَنْهَا يَوْمَئِذٍ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ وَلِتَمَامِ الدِّينِ وَتَقَرُّرِ الشَّرِيعَةِ كَمَا قَرَّرَ غَيْرُ شَيْءٍ، وَبَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ يَوْمَئِذٍ، وَبِتَّ تَحْرِيمُ الْمُتْعَةِ حَيْثُ لَقَوْلُهُ: إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ مَا جَاءَ مِنْ تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَفِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ وَيَوْمَ الْفَتْحِ وَيَوْمَ أُوطَاسٍ: أَنَّهُ جَدَّدَ النَّهْيَ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ، لِأَنَّ حَدِيثَ تَحْرِيمِهَا يَوْمَ خَيْبَرَ صَحِيحٌ لَا مَطْعَنَ فِيهِ بَلْ هُوَ ثَابِتٌ مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ الْإِثْبَاتِ، لَكِنْ فِي رَوَايَةِ سُفْيَانَ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنْ لَحُومِ الْحِمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ انْفِصَالٌ وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ حَرَّمَ الْمُتْعَةَ وَلَمْ يَبَيِّنْ زَمَنَ تَحْرِيمِهَا، ثُمَّ قَالَ: وَلَحُومِ الْحِمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ فَيَكُونُ يَوْمَ خَيْبَرَ لِتَحْرِيمِ الْحِمْرِ خَاصَّةً وَلَمْ يَبَيِّنْ وَقْتِ تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ، قَالَ هَذَا الْقَائِلُ: وَهَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ أَنْ تَحْرِيمُ الْمُتْعَةِ كَانَ بِمَكَّةَ.

وَأَمَّا لَحُومُ الْحِمْرِ فَبِخَيْرٍ بَلَا شَكٍّ. قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا أَحْسَنُ لَوْ سَاعَدَهُ سَائِرُ الرَّوَايَاتِ عَنْ غَيْرِ سُفْيَانَ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ قَرَّرَ التَّحْرِيمَ لَكِنْ يَبْقَى بَعْدَ هَذَا مَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِ إِيَابَتِهَا فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ وَيَوْمَ الْفَتْحِ وَيَوْمَ أُوطَاسٍ فَتَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَهَا لَهَا لِلضَّرُورَةِ بَعْدَ التَّحْرِيمِ ثُمَّ حَرَّمَهَا تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا، فَيَكُونُ حَرَمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَفِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ ثُمَّ أَبَاحَهَا يَوْمَ الْفَتْحِ لِلضَّرُورَةِ ثُمَّ حَرَّمَهَا يَوْمَ الْفَتْحِ أَيْضاً تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا، وَتَسْقُطُ رَوَايَةُ إِيَابَتِهَا يَوْمَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهَا مَرْوُودَةٌ عَنْ سِيرَةَ الْجُهَنِيِّ، وَإِنَّمَا رَوَى الثَّقَاتُ الْإِثْبَاتُ عَنْهُ الْإِبَاحَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَالَّذِي فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ إِنَّمَا هُوَ التَّحْرِيمُ فَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمَاهُورُ الرُّوَاةِ وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ النَّهْيِ عَنْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ، وَيَكُونُ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ تَأْكِيداً وَإِشَاعَةً لَهُ كَمَا سَبَقَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَسَنِ: إِنَّمَا كَانَتْ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا فَتَرَدُّ الْأَحَادِيثُ الثَّابِتَةُ فِي تَحْرِيمِهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَهِيَ قَبْلَ عَمْرَةِ الْقَضَاءِ وَمَا جَاءَ مِنْ إِيَابَتِهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَيَوْمَ أُوطَاسٍ، مَعَ أَنَّ الرَّوَايَةَ يَهْدُنَا إِنَّمَا جَاءَتْ عَنْ سِيرَةَ الْجُهَنِيِّ وَهُوَ رَاوِي الرَّوَايَاتِ الْآخِرَةِ وَهِيَ أَصَحُّ فَيَتَرَكُ مَا خَالَفَ الصَّحِيحَ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَمَّا تَدَاوَلَهُ التَّحْرِيمُ وَالْإِبَاحَةُ وَالنُّسْخُ مَرَّتَيْنِ



والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين وكانت حلالاً قبل خير ثم حرمت يوم خير ثم أباحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم. ولا يجوز أن يقال: أن الإباحة مختصة بما قبل خير والتحريم يوم خير للتأييد، وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح كما اختاره المازري والقاضي، لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك فلا يجوز إسقاطها ولا مانع يمنع تكرير الإباحة والله أعلم.

قال القاضي: وافق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول بإباحته، وروي عنه أنه رجع عنه، قال: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم بطلانه سواء كان قبل الدخول أو بعده إلا ما سبق عن زفر. واختلف أصحاب مالك هل يحسد الواطمي فيه؟ ومذهبنا أنه لا يجد لشبهة العقد وشبهة الخلاف، ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف ويصير المسألة مجمعة عليها، والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفع بل يلدوم الخلاف ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني. قال القاضي: وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً ونه أن لا يمكث معها إلا مدة نواها فنكاحه صحيح حلال وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هنا من أخلاق الناس، وشذ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة ولا خير فيه والله أعلم.

١١- (١٤٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْهَمْدَانِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ يَسْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَتَهَنَّا، عَنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(٣)</sup> (المائدة: الآية ٨٧). وأخرجه البخاري: (٥٠٧١، ٥٠٧٥).

(١) قوله: (فقلنا ألا نستخصي؟ فتنهنا، عن ذلك) فيه موافقة لما قلناه في الباب السابق من تحريم الخصي لما فيه من تغيير خلق الله ولما فيه من قطع النسل وتغليب الحيوان والله أعلم.

(٢) قوله: (مرخص لنا أن نكح المرأة بالثوب أي بالثوب وغيره مما تراضى به).

(٣) قوله: (ثم قرأ عبد الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما

أحل الله لكم﴾ فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد إباحتها كقول ابن عباس وأنه لم يبلغه نسخها.

١١- (١١) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ. وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ..

١٢- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قال: كُنَّا، وَنَحْنُ شَبَابٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نَسْتَخْصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: نَغْزُو.

١٣- (١٤٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، يَغْنِي مَتَاعَ النِّسَاءِ<sup>(١)</sup>. (أخرجه البخاري: ٥١١٧، ٥١١٨).

(١) قوله: (عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالا: خرج علينا منادي رسول الله ﷺ فقال: قد أذن لكم أن تستمتعوا) وفي الرواية الثانية عن سلمة وجابر: (أن رسول الله ﷺ: أئانا فأذن لنا في المتعة) فقوله في الثانية: أئانا يحتمل، أئانا رسوله ومناديه كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أنه مر عليهم فقال لهم ذلك بلسانه.

١٤- (١٤) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ ابْنُ بَسْطَامَ الْعَيْشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ)، حَدَّثَنَا زَوْحٌ (يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَئَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمَتَاعِ.

(١) قوله: (وحدثني أمية بن بسطام العيشي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا روح وهو ابن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر هكلاً هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها ذكر الحسن بن محمد بل قال: عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر، وذكر المازري أيضاً: أن النسخ اختلف فيه وأنه ثبت ذكر الحسن في رواية ابن ماهان وسقط في رواية الجلودي، وسبق بيان أمية بن بسطام وأنه يجوز صرف بسطام وترك صرفه، وأن الباء تكسر وقد تفتح، والعيشي بالشين المعجمة).



١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ:

قَدِمَ جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ، عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتْعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر» هذا عمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ.

١٦- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ<sup>(١)</sup>، الْآيَاتِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ<sup>(٢)</sup>، فِي شَأْنِ عَمْرِو ابْنِ حَرْثِش.

(١) قوله: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق» القبضة بضم القاف، وفتحها والضم أنصح، قال الجوهري: القبضة بالضم ما قبضة عليه من الشيء، يقال: أعطاه قبضة من سوق أو تمر، قال: وربما فتح.

(٢) وقوله: «حتى نهانا عنه عمر» يعني: حين بلغه النسخ وقد سبق إيضاح هذا.

١٧- ( ) حَدَّثَنَا حَامِدُ ابْنُ عَمْرِو الْبَكْرَاوِيُّ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ)، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَانَهُ آتٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتْعَتَيْنِ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلَّاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

(١) قوله: «حدثنا حامد بن عمر البكرائي» ذكرنا مرات أنه منسوب إلى جده الأعلى أبي بكر الحصامي.

١٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ إِبْنِ إِسْحَاقَ ابْنِ سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَامَ أَوَّلِ سَنَةِ، فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا<sup>(١)</sup>.

١٩- (١٤٠٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ<sup>(٢)</sup> الْجُهَنِيِّ.

عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: إِذْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةً عِطَاءً<sup>(٣)</sup>، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ:

رِدَائِي، وَقَالَ صَاحِبِي رِدَائِي وَكَانَ رِذَاءً صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وَكُنْتُ أَشْبُ مِنْهُ، فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَى رِذَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أَعْجَبْتَنِي، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِذَاؤُكَ يَكْفِيْنِي، فَمَكَّثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا<sup>(٤)</sup>».

(١) قوله: «رخص رسول الله ﷺ عام أوَّلِ سَنَةٍ في المتعة ثلاثًا ثم نهى عنها» هذا تصريح بأنها أباح يوم فتح مكة وهو يوم أوَّلِ سَنَةٍ واحد، وأوَّلِ سَنَةٍ واد بالظائف ويصرف ولا يصرف، فمن صرفه أراد الوادي والمكان، ومن لم يصرفه أراد البقرة كما في نظائره وأكثر استعمالهم له غير مصروف.

(٢) هو بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة.

(٣) قوله: «فأنطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر كانها بكرة عطاء» أما البكرة: فهي الفتية من الإبل أي الشابة القوية. وأما العطاء ففتح العين المهملة وإسكان الياء المثناة تحت وطاء مهملة وبالد وهي: الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام، والعيط بفتح العين والياء طول العنق.

(٤) قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا» هكذا هو في جميع النسخ التي يتمتع فليخل أي: يتمتع بها فحذف بها لدلالة الكلام عليه أو أوقع يتمتع موقع يباشر أي: يباشرها وحذف المفعول.

٢٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشَرُّ بْنُ يَغْيِي (ابْنُ مُفَضَّلٍ)، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ ابْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ.

أَنَّ أَبَاهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَأَقَفْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ (ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ) فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَّ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ<sup>(١)</sup>، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدٌ، فَبُرِدِي خَلَقُ<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عُمَيٍّ فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِاسْتِغْلٍ مَكَّةَ، أَوْ بِأَغْلَاهَا، فَتَلَقَّيْنَا فِتْنَةً بِشَلِّ الْبَكْرَةِ الْعُتْظُوتِ<sup>(٣)</sup>، فَقُلْنَا: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْكَ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَشَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدَهُ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَرَأَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا<sup>(٤)</sup>، فَقَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ وَثَرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ، فَقُولِي: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى خَرَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.



- (١) قوله: «وهو قريب من الدعامة» هي بفتح الدال المهملة وهي الصبح في الصورة.
- (٢) قوله: «فبردي خلق» هو بفتح اللام أي: قريب من البالي.
- (٣) قوله: «فقلقتنا فتاة مثل البكرة العنطلة» هي بعين مهملة مفتوحة ويتونين الأول مفتوحة ويطامين مهملتين وهي: كالعطاء وسبق بيانها وقيل: هي الطويلة فقط والمشهور الأول.
- (٤) قوله: «ينظر إلى عطفها» هو بكسر العين أي: جانبها، وقيل: من رأسها إلى وركها، وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود.
- ٢٠- ( ) وَخَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ.
- عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِجِبْلِ خَلِيسٍ بِشَرِّ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟
- وَفِيهِ: قَالَ: إِنْ بُرِدَ هَذَا خَلَقَ مَحٌ<sup>(١)</sup>.
- (١) قوله: «إن برد هذا خلق مح» هو بميم مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو البالي، ومنه مع الكتاب إذا بلي ودرس.
- ٢١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ.
- أَنْ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَفْنْتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلُ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا وَمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.
- (١) قوله ﷺ: «قد كنت أفنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا بما آتيتموهن شيئاً» وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والناسخ في حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق: أنهم كانوا يمتنعون إلى عهد أبي بكر وعمر على أنه لم يبلغهم الناسخ كما سبق، وفيه أن المهر الذي كان أعطاهما يستقر لها ولا يحل أخذ شيء منه وإن فارقه قبل الأجل المسمى، كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر المسمى بالوطء ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده.
- ٢١- ( ) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
- قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِجِبْلِ خَلِيسٍ ابْنِ غَمْرٍ.
- ٢٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.
- عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِالْمُنْعَةِ، عَامَ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا.
- ٢٣- ( ) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ ابْنِ مَعْبُدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَبِيعَ ابْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ.
- عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ ابْنِ مَعْبُدٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْمُنْعِ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةً عَطَاءً، فَخَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ قَتْرَانِي أَجْمَلٍ مِنْ صَاحِبِي، وَتَسْرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي فَأَمَرْتُ نَفْسَهَا مَسَاعَةً<sup>(١)</sup>، ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنْ مَعَنَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.
- (١) قوله: «فأمرت نفسها ساعة» هو بهززة معدودة أي: شاورت نفسها وأفكرت في ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ الْمُلَا يَأْمُرُونَ بِكَ﴾.
- ٢٤- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ غَمْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ.
- عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ نِكَاحِ الْمُنْعَةِ.
- ٢٥- ( ) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ.
- عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، يَوْمَ الْفَتْحِ، عَنْ مُنْعَةِ النِّسَاءِ.
- ٢٦- ( ) وَخَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ يَغُوبُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ ابْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ.
- عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُنْعَةِ، زَمَانَ الْفَتْحِ، مُنْعَةَ النِّسَاءِ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِبُرْدَتَيْنِ أَحْمَرَتَيْنِ.
- ٢٧- ( ) وَخَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ».

٢٩- (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ<sup>(١)</sup>. (وأخرجه البخاري: ٤٢١٦، ٥١١٥، ٥٥٢٣، ٦٩٦١، وسنن بعد الحديث: ١٩٣٥).

(١) قوله: (نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية) قوله الإنسية ضبطه بوجهين: أحدهما كسر الهمزة وإسكان التون، والثاني فتحها جميعاً، وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية الأكثرين، وفي هذا تحريم لحوم الحمر الإنسية وهو مذنب ومذنب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروي عنهم تحريمه، وروي عن مالك كراهته وتحريمه.

٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ..

وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ ثَالِثٌ<sup>(١)</sup>، نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ خَلِيفَتِ يَحْيَى ابْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ.

(١) قوله: (إنك رجل ثالث) هو الحائر الغائب عن الطريق المستقيم والله أعلم.

٣٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَرُحَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ رُحَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنَيْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا.

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنَيْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا.

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَلِّمُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلًا، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٣٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، قَالَا:

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمُكَّةَ فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا، أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعْرِضُونَ بِرَجُلٍ<sup>(١)</sup>، فَنَادَاهُ فَقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٍ<sup>(٢)</sup>، فَلَعَنِمَنِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تَفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ (يريد رسول الله ﷺ) فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَرِّبْ بِنَفْسِكَ، فَوَاللَّهِ! لَيْسَ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ<sup>(٣)</sup>.

قال ابن شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ ابْنَ سَيْفٍ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>، أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا! قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللَّهِ! لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ. قال ابن أبي عمرة: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدِّمِ وَلَحْمِ الْخَيْزِرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا.

قال ابن شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رِبْعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، يُرْقِدِينَ أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الْمُتْعَةِ.

قال ابن شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رِبْعَ ابْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ.

(١) قوله: (إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم) يعرض بـ «رجل» يعني: يعرض بابن عباس.

(٢) قوله: (إنك لجلف جاف) الجلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره: الجلف هو الجافي، وعلى هذا قيل: إنما جمع بينهما توكيداً لاختلاف اللفظ، والجافي هو: الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب لبعده عن أهل ذلك.

(٣) قوله: (فوالله لئن فعلتها لأرجمك بأحجارك) هذا معمول على أنه أبلغه الناسخ لها وأنه لم يبق شك في تحريمها فقال: إن فعلتها بعد ذلك ووطئت فيها كنت زانياً ورجمتك بالأحجار التي يرمي بها الزاني.

(٤) قوله: (فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله) سيف الله هو: خالد بن الوليد المخزومي. سماه بذلك رسول الله ﷺ لأنه يتكأ في أعداء الله.

٢٨- ( ) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَمِينَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ابْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ الْمُتْعَةِ، وَقَالَ: «إِلَّا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى



«لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها» ظاهر في أنه لا فرق بين أن تنكح البنتين معاً أو تقدم هذه أو هذه، فالجمع بينهما حرام كيف كان، وقد جاء في رواية أبي داود وغيره: «لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى» لكن إن عقد عليهما معاً بعقد واحد فنكاحهما باطل، وإن عقد على إحدهما ثم الأخرى فنكاح الأول صحيح ونكاح الثانية باطل والله أعلم.

٣٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَافِ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةُ وَعَمَّتُهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتُهَا.

٣٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (قال: ابْنُ مَسْلَمَةَ مَذْنِبِي وَمِنْ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلِ ابْنِ حُنَيْفٍ)، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ ابْنِ دُؤَيْبٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِّ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَاتِ». (إخرجه البخاري: ٥١٠٨، معلقاً من طريق داود وابن عون عن الشعبي).

٣٦- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ ابْنُ دُؤَيْبٍ الْكُتَيْبِيُّ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

قال ابن شهاب: فَنَزَى خَالََةَ ابْنِهَا وَعَمَّةَ ابْنِهَا بِتِلْكَ الْمَرْئَةِ. (إخرجه البخاري: ٥١١٠).

٣٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ يَحْيَى، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٣٧- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِوَيْلِهِ.

٣٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ.

أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا.

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٤- باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها

أو خالتها في النكاح

٣٣- (١٤٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» (إخرجه البخاري: ٥١٠٩).

(١) قوله ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها» وفي رواية: «لا تنكح العمة على بنت الأخ ولا ابنة الأخ على الخالة» هذا دليل للمذاهب العلماء كافة: أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها، سواء كانت عمة وخالة حقيقة وهي أخت الأب وأخت الأم، أو مجازية وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن يجمع العلماء يحرم الجمع بينهما، وقالت طائفة من الخوارج والشيعة: يجوز.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾ واحتج الجمهور بهذه الأحاديث خصوصاً بها الآية، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد؛ لأنه ﷺ مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة وعند الشيعة مباح، قالوا: ويساح أيضاً الجمع بين الأخنتين بملك اليمين. قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ إنما هو في النكاح، قال: وقال العلماء كافة: هو حرام كالنكاح لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ وقولهم: أنه يختص بالنكاح لا يقبل بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح وملك اليمين جميعاً، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فإن معناه: أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لانكاحها فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسببها والله أعلم.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوهما فمباح عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرمه. دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾ والله أعلم. وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها فمباح عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﷺ:



وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً هكذا رواه أكثر الصحابة.

قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما: أنه تزوجها حلالاً وهم أعرف بالقضية لتعلقهم به بخلاف ابن عباس ولأنهم أضبط من ابن عباس وأكثر.

الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس: على أنه تزوجها في الحرم وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم محرم وإن كان حلالاً وهي لغة شائعة معروفة، ومنه البيت المشهور: قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً. أي: في حرم المدينة.

والثالث: أنه تعارض القول والفعل والصحيح حيثل عند الأصوليين ترجيح القول؛ لأنه يتعدى إلى الغير والفعل قد يكون مقصوراً عليه. والرابع: جواب جماعة من أصحابنا: أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام وهو مما خص به دون الأمة وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا. والوجه الثاني أنه حرام في حقه كغيره وليس من الخصائص.

٤١- (١٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ شَيْبَةَ ابْنِ وَهْبٍ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ ابْنَ عُمَرَ، بِنْتَ شَيْبَةَ ابْنِ جُبَيْرٍ<sup>(١)</sup>، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانَ:

سَمِعْتُ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَخْطُبُ<sup>(٣)</sup>».

(١) قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن نبيه بن وهب: أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير) ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن نبيه قال: بعثي عمر بن عبد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه، هكذا قال أحمد عن أيوب في رواية بنت شيبه بن عثمان، وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمرو القرشي، وزعم أبو داود في سننه أنه الصواب وأن مالكا وهم فيه، وقال الجمهور: بل قول مالك هو الصواب فإنها بنت شيبه بن جبير بن عثمان الحنفي، كما حكاه الدارقطني عن رواية الأكثرين.

قال القاضي: ولعل من قال شيبه بن عثمان نسب إلى جده فلا يكون خطأ بل الروايتان صحيحتان إحداهما حقيقة والأخرى مجاز. وذكر الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد.

واعلم أنه وقع في إسناده رواية حماد عن أيوب رواية أربعة تابعين بعضهم على بعض وهم أيوب السخيتاني ونافع ونبيه وأبان بن عثمان، وقد نهت على نظائر كثيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب، وقد أفردتها في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) وأما قوله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ» فمعناه: لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة. قال العلماء: سبه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَنَّ صَحْفَتَيْهَا، وَلِتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا<sup>(٢)</sup>»..

(١) قوله ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ» هكذا هو في جميع النسخ ولا يسوم بالواو وهكذا يخطب مرفوع وكلاهما لفظ الخبر، والمراد به النهي وهو أبلغ في النهي، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه والنهي قد تقع مخالفته فكان المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم، ولما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريباً إن شاء الله تعالى، وكذلك السوم في كتاب البيع.

(٢) قوله ﷺ: «وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَنَّ صَحْفَتَيْهَا وَلِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا» يجوز في تسال الرفع والكسر الأول على الخبر الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله ﷺ قبله: «لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ» والثاني على النهي الحقيقي، ومعنى هذا الحديث: نهى المرأة الأجنبية أن تسال الزوج طلاق زوجته وأن ينكحها ويصبر لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ولحومها ما كان للمطلقة، فعبر عن ذلك باكتفاء ما في الصفحة مجازاً. قال الكسائي: واكتفأت الإناء كيبته وكفأته واكتفأت أمته، والمراد بانكاحها غيرها سواء كانت اختها من النسب أو اختها في الإسلام أو كافرة.

٣٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُعْرِزُ بْنُ عَزُونِ ابْنِ أَبِي عَزُونٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا، أَوْ أَنْ تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَنَّ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا.

٤٠- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ نَافِعٍ) قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا.

٤٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

## ٥- باب تخريم نكاح المخرم، وكراهة خطيبه<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» ثم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم أو وهو حلال، فاختلف العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم، فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم واعتمدوا أحاديث الباب. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يصح نكاحه لحديث قصة ميمونة.



يزوج بولاية خاصة كالأب والأخ والعم ونحوهم، أو بولاية عامة وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة؛ لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم تزويج النعمة بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام نهي تحريم، فلو عقد لم ينقض سواء كان المحرم هو الزوج والزوجة أو العاقد لهما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان والولي عاقلين ووكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم ينقض.

(٣) وأما قوله ﷺ: «ولا يخطب» فهو نهي تنزيه ليس بمحرم. وكذلك يكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلون، وقال بعض أصحابنا: لا ينقض شهادته لأن الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي والصحيح الذي عليه الجمهور انتقاده.

٤٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي نَيْبُ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتُ شَيْبَةَ ابْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ ابْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوَسِمِ، فَقَالَ:

«إِنِ الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ». أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ النُّسَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّادٍ.

قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَطْرِ وَيَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نَيْبِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبَانَ ابْنِ عُثْمَانَ.

عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ».

٤٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ ابْنِ مُوسَى، عَنْ نَيْبِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبَانَ ابْنِ عُثْمَانَ.

عَنْ عُثْمَانَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ»..

٤٥- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي

(١) قوله: «فقال له أبان لا أراك عراقياً جانياً» هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقياً، وذكر القاضي: أنه وقع في بعض الروايات عراقياً وفي بعضها أعرابياً قال: وهو الصواب أي: جاعلاً بالسة، والأعرابي هو: ساكن البادية، قال: وعراقياً هنا خطأ إلا أن يكون قد عرف من مذنب أهل الكوفة حيث جاوز نكاح المحرم فيصح عراقياً أي أخذاً منهم في هذا جاعلاً بالسة والله أعلم.

٤٦- (١٤١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثْمَانَ وَاسْحَاقُ الْخَنْطَلِيُّ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ.

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

زَادَ ابْنُ عُثْمَانَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ ابْنُ الْأَصَمِّ؛ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. (أخرجه البغاري: ٥١١٤، ٤٢٥٨، ١٨٣٧، ٤٢٥٩، ملقاً).

٤٧- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ زَيْدٍ، أَبِي الشَّعَثَاءِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٤٨- (١٤١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرَّازَةَ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ الْأَصَمِّ.

حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَتُ ابْنِ عَبَّاسٍ.



## ٦- باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه

حتى يأذن أو يتوك

٤٩- (١٤١٢) وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث (ح).

وحدثنا ابن رُمح أخبرنا الليث، عن نافع.

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض». [أخرجه البخاري: ٥١٤٢، ٢١٣٩، ٢١٦٥، وسأني بعد الحديث: ١٥١٤].

٥٠- ( ) وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، جميعاً، عن يحيى القطان.

قال زهير: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، أخبرني نافع..

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه»، إلا أن يأذن له<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «على خطبة أخيه» قال الخطابي وغيره: ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان الخطاب مسلماً فإن كان كافراً فلا تحريم، وبه قال الأوزاعي. وقال جمهور العلماء: تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضاً، ولهم أن يجيوا عن الحديث بأن التقييد بأخيه خرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به كما في قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ وقوله تعالى: ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم﴾ ونظائره.

واعلم أن الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها أنه لا فرق بين الخطاب الفاسق وغيره. وقال ابن القاسم المالكي: تجوز الخطبة على خطبة الفاسق. والخطبة في هذا كله بكسر الحاء. وأما الخطبة في الجمعة والعيد والحج وغير ذلك وبين يدي عقد النكاح فيضمها. وأما.

(٢) قوله ﷺ: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض» وفي رواية: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له» وفي رواية: «المؤمن آخر المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبيع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يئذ» هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، واجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للخطاب بالإجابة ولم يأذن ولم يترك، فلو خطب على خطبة وتزوج والحالة هذه عصى وصح النكاح ولم يفسخ هذا مذهبا ومذهب الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح. وعنه مالك روايتان كالمذهبين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يفسخ قبل الدخول لا بعده، أما إذا عرض له بالإجابة ولم يصرح ففي تحريم الخطبة على خطبة قولان للشافعي: أصحهما لا يحرم. وقال بعض المالكية: لا يحرم حتى يرضوا بالزوج ويسمى المهر، واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإجابة بحديث فاطمة بنت قيس فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية فلم ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض بل خطبها لأسامة.

وقد يعترض على هذا الدليل فيقال لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي ﷺ فأنشأ بأسامة لا أنه خطب له، واتفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة منها وأذن فيها جازت الخطبة على خطبة وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

٥٠- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر، عن عبيد الله، بهذا الإسناد.

٥٠- ( ) وحدثني أبو كامل الجحدري، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن نافع، بهذا الإسناد.

٥١- (١٤١٣) وحدثني عمرو الناقد وزهير ابن حرب وابن أبي عمر.

قال زهير: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد.

عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد، أو يتاجشوا، أو يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يبيع على بيع أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي ما في إنايها، أو ما في صحتيها. زاد عمرو في روايته: ولا يسم الرجل على سوم أخيه. [أخرجه البخاري: ٢١٤٠، ٢١٦٥، ٢٧٢٣، ٦٦٠١، ٦١٥٠، ٢١٦٢، ٢٧٢٧، ٥١٤٤، ٥١٥٢].

٥٢- ( ) وحدثني حرملة ابن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدثني سعيد ابن المسيب.

أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتاجشوا ولا يبيع المرأة على بيع أخيه، ولا يبيع حاضر لباد»، ولا يخطب المرأة على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق الأخرى لتكتفي ما في إنايها.

(١) وأما قوله ﷺ: «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يسم على سوم أخيه ولا تتاجشوا ولا يبيع حاضر لباد» فبإني شرحها في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

٥٣- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبد الأعلى (ح).

وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق.

جميعاً، عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد، مثله.

غير أن في حديث معمر «ولا يزيد الرجل على بيع أخيه».

٥٤- ( ) حدثنا يحيى ابن أيوب وقيس بن حجير،

جميعاً، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

قال ابن أيوب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خَطْبِيهِ».

٥٥- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَشُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخِطْبَةِ أَخِيهِ.

(١) قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَشُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِمَا» هكذا صورته

في جميع النسخ، وأبو العلاء غير له سهل فلا يجوز أن يقال: عَنْ أَبِيهِمَا قَالُوا: وصوابه أبوهم. قال القاضي وغيره: ويصح أن يقال: عَنْ أَبِيهِمَا بفتح الباء على لغة من قال: في ثنية الأب إبان كما قال: في ثنية اليد يدان فتكون الرواية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم.

٥٦- (١٤١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

وَهْبٍ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ تَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ..

أَنَّهُ سَمِعَ عُثْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمِثْبَرِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاقَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ».

٧- باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٥٧- (١٤١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ

الشِّغَارِ<sup>(١)</sup>. وَالشِّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. (إرواه البخاري: ٥١١٢، ٦٩٦٠).

(١) قوله: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الشِّغَارِ» والشغار أن يزوجه

الرجل ابنة على أن يزوجه ابنة وليس بينهما صداق. وفي الرواية الأخرى: بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي الأخرى: ابنته أو أخته. قال العلماء: الشغار بكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة الرفع، يقال: شغل الكلب إذا رفع رجله ليبرل، كأنه قال: لا ترفع رجل بني حتى أرفع رجل بيتك. وقبل: هو من شغل البلد إذا خلا لخلوه عن الصداق.

ويقال: شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشغل عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية، واجمع العلماء على أنه منهى عنه، لكن اختلفوا هل هو منهى يقتضي إبطال النكاح أم لا، فعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاه الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي حنيفة، وقال مالك: يفسخ قبل الدخول ويعد، وفي رواية عنه: قبله لا بعده. وقال جماعة: يصح بمهر المثل وهو مذهب أبي حنيفة. وحكي عن عطاه والزهري والليث وهو رواية عن أحمد وإسحاق وبه قال أبو ثور وابن جرير وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ والعمت وبنات الأعمام والإماء كالبنيات في هذا وصورته الواضحة: زوجتك بنيتي على أن تزوجني بيتك، ويضع كل واحدة صداقاً للأخرى. فيقول: قبلت. والله أعلم.

٥٨- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

عَمَرَ أَنَّ فِي حَلِيضِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشِّغَارُ؟

٥٩- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّوَّاجِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ الشِّغَارِ.

٦٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

٦١- (١٤١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الشِّغَارِ.

زَادَ ابْنُ عُمَرَ: وَالشِّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجَكَ أُخْتِي.

٦١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ) بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ عُمَرَ.

٦٢- (١٤١٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.



القاضي: اختلف العلماء في المراد بالأيام هنا مع اتفاق أهل اللغة على أنها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً، قاله إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأئمة في اللغة: العزوبة، ورجل أيام وامرأة أيام، وحكى أبو عبيد: أنه أئمة أيضاً. قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المراد بها هنا فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة المراد الثيب واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب كما ذكرناه، وبأنها جعلت مقابلة للبكر، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون وزفر: الأيام هنا كل امرأة لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً كما هو مقتضاها في اللغة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدنا على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي والزهرري، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من غامه. وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تترقب صحة النكاح على إجازة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ أحق من وليها هل هي أحق بالإذن فقط أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعاً.

٦٤- (١٤١٩) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ابْنُ عُمَرَ ابْنُ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ..

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكَحُ الْاَيُّمُ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ، وَلَا تَنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ<sup>(١)</sup>». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». (إخرجه البخاري: ٥١٣٦، ٦٩٦٨، ٦٩٧٠).

(١) وأما قوله ﷺ في البكر: «ولا تنكح البكر حتى تستأمر» فاختلوا في معناه فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً أو جناً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذنها صح لكمال شفقتها، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان ولم يصح إنكاحها قبله. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

٦٤- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ ابْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِذُ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الشَّفَارِ..

## ٨- باب الوفاء بالشروط في النكاح

٦٣- (١٤١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ).

عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الَّتَزَنِيَّ.

عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوْفَى بِهِ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ<sup>(١)</sup>».

هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: «الشُّرُوطُ». (إخرجه البخاري: ٢٧٢٦، ٥١٥١).

(١) قوله ﷺ: «إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج» قال الشافعي وأكثر العلماء: أن هذا عمول على شروط لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها وسكناها بالمعروف، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كثيرها، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه ولا تنشر عليه، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه، ولا تصرف في مناعه إلا برضاه ونحو ذلك.

وأما شرط بخلاف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا يفتق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل لقوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث: «إن أحق الشروط» والله أعلم.

## ٩- باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق

### والبكر بالسكوت<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن» قالوا: يا رسول الله وكيف إذن؟ قال: «أن تسكت».

وفي رواية: «الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها» وفي رواية: «الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها». وفي رواية: «والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها». قال العلماء: الأيام هنا الثيب كما فسرت الرواية الأخرى التي ذكرنا، وللأيام معان أخر، والصمات بضم الصاد هو: السكوت، قال

ابن حسان، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَإِسْنَادِهِ.

وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَمُتَّيَّانَ وَمُعَاوِيَةَ ابْنِ سَلَامٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٦٥- (١٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الْجَارِيَةِ يُنكِحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ). [راجعته البخاري: ٥١٣٧، ٦٩٤٦، ٦٩٧١].

٦٦- (١٤٢١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جَبْرِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا<sup>(١)</sup> مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا<sup>(٢)</sup>». قَالَ: نَعَمْ.

(١) وقوله ﷺ: «أحق بنفسها» يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني. واعلم أن لفظه أحق هنا للمشاركة معناه: أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً وحققا وأكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفواً وامتنعت لم تجهز، ولو أرادت أن تتزوج كفواً فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاضي فدل على تأكيد حقها ورجحانه.

(٢) وإما قوله ﷺ في البكر «إذنها صماتها» فظاهره العموم في كل بكر وكل ولي وأن سكوتها يكفي مطلقاً وهذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جدّاً فاستثنائه مستحب ويكفي فيه سكوتها،

وإن كان غيرهما فلا بد من نطقها لأنها تستحي من الأب والجد أكثر من غيرهما، والصحيح الذي عليه الجمهور: أن السكوت كاف في جميع الأولياء لعموم الحديث لوجود الحياة.

وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه زال كمال حياتها بممارسة الرجال، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو بزنا، ولو زالت بكارتها بوثنية أو باصبع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم البكر والله أعلم.

ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن وشرطه بعض المالكية واتفق عليه أصحاب مالك على استحبابه. واختلف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح فقال مالك والشافعي: يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي. وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في البكر البالغة بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها. وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بإذن وليها ولا يجوز بغير إذنه. وقال داود: يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب، واحتج مالك والشافعي بالحديث المشهور: «لا نكاح إلا بولي» وهذا يقتضي نفي الصحة. واحتج داود بأن الحديث المذكور في مسلم صريح في الفرق بين البكر والثيب وأن الثيب أحق بنفسها والبكر تستأذن. واجاب أصحابنا عنه: بأنها أحق أي: شريكة في الحق بمعنى: أنها لا تجهز وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج، واحتج أبو حنيفة بالقياس على البيع وغيره فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة والصغيرة وخص عمومها بهذا القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول، واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» ولأن الولي إنما يراد ليختار كفواً لدفع العار وذلك يحصل بإذنه.

قال العلماء: ناقض داود مذهب في شرط الولي في البكر دون الثيب لأنه إحداه قول في مسألة تختلف فيها ولم يسبق إليه، ومذهب أنه لا يجوز إحداه مثل هذا والله أعلم.

٦٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيَْادِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْفَضْلِ، سَمِعَ نَافِعَ ابْنَ جَبْرِ يُخْبِرُ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا».

٦٨- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ «الثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا». وَرَبَّمَا قَالَ: «وَصِمَاتُهَا إِقْرَارُهَا».

١٠- باب تزويج الأب البكر الصغيرة<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: (تزوجني رسول



ذَهَبَ نَفْسِي<sup>(١)</sup>، فَأَذْخَلْتَنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ<sup>(٢)</sup>، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ، فَفَسَلَنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْتَنِي<sup>(٣)</sup>، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضُحًى، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. (آخره البخاري: ٣٨٩٤، ٥١٣٣، ٥١٥٦، ٥١٦٠).

(١) قوله: «وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة هذا» معناه: أنه وجد في كتابه ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره.

(٢) قولها: «فوعكت شعري جيمة» الوعك: ألم الحمى، وفي أي: كمل، وجيمة تصغير جمة وهي الشعر النازل إلى الأذنين ونحوهما، أي صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض.

(٣) قولها: «فأسلمني أم رومان وأنا على لرجوحة» أم رومان هي: أم عائشة وهي بضم الراء واسكان الواو وهذا هو المشهور ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في الاستيعاب: ضم الراء وفتحها ورجح الفتح وليس هو براجح، والأرجوحة بضم الهززة هي خشبة يلعب عليها الصبيان والجواري الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويجركونها فيرتفع جانب منها ويترنل جانب.

(٤) قولها: «فقلت عه هه حتى ذهب نفسي» هو بفتح الفاء هذه كلمة يقولها المبهور حتى يراجع إلى حال سكونه وهي بإسكان الهاء الثانية فهي ماء السكت.

(٥) قولها: «فإذا نسوة من الأنصار قتلن على الخير والبركة وعلى خير طائر» النسوة بكسر النون وضمها لغتان الكسر أقصح وأشهر، وللطائر الحظ يطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا: على الفضل حظ وبركة، وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: بورك الله لك.

(٦) قولها: (ففسلن رأسي وأصلحنني) فيه استحباب تنظيف العروس وتزيينها لزواجها واستحباب اجتماع النساء لذلك، ولأنه يتضمن إعلان النكاح، ولأنهن يؤانسنها ويؤدبنها ويعلمنها آدابها حال الزفاف وحال لقائها الزوج.

(٧) قولها: «فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى فأسلمني إليه» أي: لم يفجائي وباتني بشفة إلا هذا، وفيه جواز الزفاف والدخول بالمعروض نهاراً وهو جائز ليلاً ونهاراً، واحتج به البخاري في الدخول نهاراً وترجم عليه باباً.

٧٠- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

اللَّهُ ﷻ لست سنين وبني بي وأنا بنت تسع سنين) وفي رواية: (تزوجها وهي بنت سبع سنين) هذا صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذنها لأنه لا إذن لها، والجد كالأب عتقا، وقد سبق في الباب الماضي بسط الاختلاف في اشتراط الولي، وأجمع المسلمون على جواز تزويج بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها في فسخه عند مالك والشافعي وسائر فقهاء الحجاز، وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت، أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي والثوري ومالك وابن أبي ليلى وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد والجمهور قالوا: فإن زوجها لم يصح. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء ويصح ولها الخيار إذا بلغت إلا لها يوسف فقال: لا خيار لها. واتفق الجماهير على أن الوصي الأجنبي لا يزوجه، وجوز شريح وعروة ومحمد له تزويجها قبل البلوغ، وحكاها الخطابي عن مالك أيضاً والله أعلم.

واعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ ويستأنفها لثلاث يوقعتها في أسر الزوج وهي كارهة، وهذا الذي قالوه لا يخالف حديث عائشة لأن مرادهم أنه لا يزوجه قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة بخلاف فوتها بالتأخير كحديث عائشة فيستحب تحصيل ذلك الزوج لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها والله أعلم.

وأما وقت زفاف الصغيرة المروجة والدخول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبيد: تجبر على ذلك بنت تسع سنين دون غيرها. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطبق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهن ولا يضبط بسن وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة تحديد، ولا المنع من ذلك فيمن أطاقت قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تطقه وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شبهاً حسناً رضي الله عنها.

وأما قولها في رواية تزويجي وأنا بنت سبع وفي أكثر الروايات: بنت ست فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر، فهي رواية اقتصر على السنين، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله أعلم.

٦٩- (١٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ مَسِينٌ، وَتَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ مَسِينٌ.

قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوُعِكْتُ شَهْرًا، فَوَقَى شِعْرِي جُمَيْمَةً<sup>(٢)</sup>، فَاسْتَبَى أُمَّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوحَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَمَعِيَ صَوَاحِبِي، فَصَرَخْتُ بِسِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَذْرِي مَا تَرِيدُ بِي، فَأَخَذْتُ يَدِي، فَأَوْقَعْتَنِي عَلَى الْبَابِ، فَقُلْتُ: هَ هَ هَ، حَتَّى



مفي، قال: وكانت عائشة تستحب أن تدخل نسائها في شوال فيه استحباب التزويج والتزويج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه واستلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه وما يتخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية كانوا يتطيرون بذلك لما في اسم شوال من الإشالة والرفع.

٧٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَلَّ عَائِشَةَ.

## ١٢- باب نَدْبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكَفِّهَا

لِمَنْ يُرِيدُ تَزْوِجَهَا

٧٤- (١٤٢٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَنْعَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا».

(١) قوله ﷺ للمتزوج امرأة من الأنصار: «انظرت إليها؟ قال لا، قال: فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً» هكذا الرواية شيئاً بالهمز وهو واحد الأشياء، قيل: المراد صغر، وقيل زوفاً، وفي هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة، وفيه استحباب النظر إلى وجه من يريد تزويجها وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجمهور العلماء، وحكى القاضي عن قوم كراهته وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث، ومخالف لإجماع الأمة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها. ثم أنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفها فقط لأنها ليسا بصورة، ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو الضم، وبالكفين على خصوبة البدن أو عقمها هذا مذهبنا ومذهب الأكثرين. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنهما وهذا خطأ ظاهر متايد لأصول السنة والإجماع. ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور: أنه لا يشترط في جواز النظر رضاها بل له ذلك في غفلتها ومن غير تقدم إعلام، لكن قال مالك: أكره نظره في غفلتها خائفة من وقوع نظره على عورة. وعن مالك رواية ضعيفة: أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد أذن في ذلك مطلقاً ولم يشترط استئذانها؛ ولأنها تستحي غالباً من الإذن، ولأن في ذلك تنزيهاً، فربما رآها فلم تعجب فيتركها فتكسر وتاذى ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إلقاء بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا لم يمكنه النظر استحباب له أن يبعث امرأة يشق بها

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتٍّ مَيْمُونَةٍ، وَتَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ مَيْمُونَةٍ. (أخرجه البخاري: ٣٨٩٦، ٥١٣٤، ٥١٥٨، عن عروة دون ذكر "بانت عائشة").

٧١- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعٍ مَيْمُونَةٍ، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ مَيْمُونَةٍ، وَلَعَبَهَا مَعَهَا<sup>(١)</sup>، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ.

(١) قوله: «وزفت إليه وهي ابنة تسع سنين ولعبها معها» المراد هذه اللعب المسماة بالبنت التي تلعب بها الجوارى الصغار ومعناه: التئبه على صغر سنها. قال القاضي: وفيه جواز اتخاذ اللعب ولياحة لعب الجوارى بهن، وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم ينكره، فقالوا: وسبه لتدريهن لتربية الأولاد وإصلاح شأنهن ويوتهن، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النبي عن اتخاذ الصور لما ذكره من المصلحة، ويحتمل أن يكون هذا منياً عنه، وكانت قصة عائشة هذه ولعبها في أول الهجرة قبل تحريم الصور والله أعلم.

٧٢- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ، وَتَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ.

## ١١- باب استحباب التزويج والتزويج في شوال

واستحباب الدخول فيه

٧٣- (١٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ خَرَبٍ، (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَتَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْطَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَجِيبُ أَنْ تُدْخِلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال ونى بي في شوال فأَيُّ نساء رسول الله ﷺ كان أحطى عنده



تنظر إليها وتخبره ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه.

٧٥- ( ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ فِي هَيْئِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟» قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَتَحَتُّونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ<sup>(١)</sup>، مَا عِنْدَنَا مَا نَغْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ» قَالَ: قَبَعْتُ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ، بَعَثْتُ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ.

(١) قوله ﷺ: «كَأَنَّمَا تَتَحَتُّونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ» المرص بضم العين وإسكان الراء هو: الجانب والناحية، وتحتون بكسر الحاء أي: تمشون وتقطعون، ومعنى هذا الكلام: كراهة إكثار المهر بالنسبة إلى حال الزوج.

### ١٣- باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن

وَحَاتَمٌ حَدِيدٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ،

وَاسْتِحْبَابُ كَوْنِهِ خُمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ لِمَنْ لَا يُجْجِفُ بِهِ ٧٦- (١٤٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ<sup>(١)</sup> (يعني ابن عبد الرحمن القاري)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (ابن أبي حازم)، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جِئْتُ أَحَبُّ لَكَ نَفْسِي<sup>(٢)</sup>، فَتَطَّرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ<sup>(٣)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا، جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْهَا، فَقَالَ: فَهَلْ «عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «اذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرِي وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ خَلِيدٍ<sup>(٤)</sup>» فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا خَاتِمًا مِنْ خَلِيدٍ<sup>(٥)</sup>، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، قَالَ: (سهل ما له رداء) فَلَمَّا بَصَفَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «مَا تَصْنَعُ إِزَارِي؟ إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ»<sup>(٦)</sup>. فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَذَجَّيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، (عَلَيْهَا) فَقَالَ: «تَقْرَأُهَا» عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اذْهَبِي فَقَدْ مُلِّكْتُهَا بِمَا مَعَكَ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْقُرْآنِ».

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ. (مخرجه البخاري: ٢٣١٠، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٨٧، ٥١٢١، ٥١٢٦، ٥١٣٢، ٥١٣٥، ٥١٤١، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧).

(١) قوله: «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ» يعني: ابن عبد الرحمن القاري هو القاري بشييد الياء منسوب إلى القارة قبيلة معروفة وسبق بيانه.

(٢) قولها: «جئت أحب لك نفسي» مع سكوتها ﷺ. فيه دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له كما قال الله: «وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين».

قال أصحابنا: فهذه الآية وهذا الحديث دليلان لذلك، فإذا وهبت امرأة نفسها له ﷺ فتزوجها بلا مهر حل له ذلك، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول ولا بالوفاة ولا بنفي ذلك، بخلاف غيره فإنه لا يخلو نكاحه وجوب مهر إما مسمى وإما مهر المثل، وفي انعقاد نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة وجهان لأصحابنا: أحدهما: يتمد لظاهر الآية وهذا الحديث. والثاني: لا يتمد بلفظ الهبة، بل لا يتمد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كغيره من الأمة فإنه لا يتمد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف، وبمحمل هذا القائل الآية والحديث، على أن المراد بالهبة أنه لا مهر لأجل العقد بلفظ الهبة، وقال أبو حنيفة: يتمد نكاح كل أحد بكل لفظ يقتضي التمليك على التأيد، ويمثل مذهبا قال الثوري وأبو شور وكثيرون من أصحاب مالك وغيرهم: وهو إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه: أنه يتمد بلفظ الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح سواء ذكر الصداق أم لا، ولا يصح بلفظ الرهن والإجارة والوصية، ومن أصحاب مالك من صححه بلفظ الإحلال والإباحة حكاه: القاضي عياض.

(٣) قوله: (فتطأ إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ) أما صعد فتشديد العين أي: رفع، وأما صوب فتشديد الواو أي: خفض، وفيه دليل لجواز النظر لمن أراد أن يتزوج امرأة وتامله إياها، وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ليتزوجها، وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك ولا ينجله بالنع إلا إذا لم يحصل التفهم إلا بصريح المنع فيصرح، قال الخطابي: وفيه جواز نكاح المرأة من غير أن تسأل هل هي في عدة أم لا؟ حلاً على ظاهر الحال، قال: وعادة الحكماء يحشون عن ذلك احتياطاً.

قلت: قال الشافعي: لا يزوج القاضي من جاءته لطلب الزواج حتى يشهد عدلان أنه ليس لها ولي خاص وليست في زوجية ولا عدة، فمن

أصحابنا من قال: هذا شرط واجب، والأصح عندهم أنه استحباب واحتياط وليس بشرط.

(٤) قوله ﷺ: «انظر ولو خاتم من حديد» هكذا هو في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتماً وهذا واضح والأول صحيح أيضاً أي: ولو حضر خاتم من حديد، وفيه دليل على أنه يستحب أن لا يتخذ النكاح إلا بصداق لأنه أقطع للزناح وأنفع للمرأة من حيث أنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب نصف المسمى، فلو لم تكن تسمية لم يجب صداق بل تجب المتعة، فلو عقد النكاح بلا صداق صح قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر ثم يجب لها المهر، وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلاف مشهور، وهما قولان للشافعي: أحدهما بالدخول وهو ظاهر هذه الآية.

٧٧- ( ) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ..

كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْخَلِيشِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: «أُتِلِقَ فَقَدْ رُؤِجَتْكُمَا، فَعَلِمْنَا مِنَ الْقُرْآنِ».

٧٨- (١٤٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَسَامَةَ ابْنِ الْهَادِ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لَأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَنَشَأَ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَةٍ، فَنِلْتُكَ خَمْسَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ<sup>(١)</sup>، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَأَزْوَاجِهِ.

(١) قولها: ( ) كان صداق رسول الله ﷺ لأزواجه ثنني عشرة أوقية ونشأ قالت: أتدري ما النشأ؟ قلت لا. قالت: نصف أوقية. فذلك خمسمائة درهم) أما الأوقية فبضم الهزء، وتشديد الياء. والمراد أوقية الحجاز. وهي: لروبعون درهماً، وأما النش فبنون مفتوحة، ثم شين معجمة مشددة واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم.

وفي هذا الحديث أنه يجوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتحمل إذا تراضى به الزوجان لأن خاتم الحديد في نهاية من القلة. وهذا منسوب للشافعي وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الزناد وابن أبي ثوب وعيسى بن سعيد والليث بن سعد والثوري والأوزاعي ومسلم بن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك. قال القاضي: هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والبصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير كالسوط والنعل وخاتم الحديد ونحوه. وقال مالك: أقله ربع دينار كتصاب السرة. قال القاضي: هذا مما انفرد به مالك. وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشر دراهم. وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم اعتباراً بكتساب القطع في السرقة عندهما. وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة. وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم محجوبون بهذا الحديث الصحيح الصحيح. وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي، وأصحابنا في كراهته وجهان أحدهما: لا يكره لأن الحديث في النهي عنه ضعيف، وقد أوضحت المسألة في شرح المهذب، وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر إليها.

(٥) قوله: «لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد» فيه جواز الخلف من غير استحلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره من غير حاجة وهذا كان محتاجاً ليؤكد قوله. وفيه جواز تزويج المهر وتزوجه.

(٦) قوله: «ولكن هذا إزارى» فقال رسول الله ﷺ: ما تصنع بإزارك إن لبسته؟ لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء فيه دليل على نظر كبير القوم في مصالحهم وهدايت إياهم إلى ما فيه الرق بهم، وفيه جواز لبس الرجل ثوب امرأته إذا رخصت أو غلب على ظنه رضاها وهو المراد في هذا الحديث.

(٧) قوله ﷺ: «أذهب فقد ملكتها بما ملكك» هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ملكتها بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله، وفي بعض النسخ ملكتها بكافين، وكذا رواه البخاري، وفي الرواية الأخرى: زوجتكها. قال القاضي: قال



(٥) قوله ﷺ: «أولم ولو بشاة» قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان فله الأزهري وغيره. وقال الأنباري: أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أولم، قال أصحابنا وغيرهم: الضيافات ثمانية أنواع: الوليمة للعرس، والخرس بضم الخاء المعجمة ويقال: الخرس أيضاً بالصاد المهملة للولادة، والإعذار بكسر المعزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للختان، والوكيرة للبناء، والنفقة لقسوم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار، ثم قيل: إن المسافر يصنع الطعام وقيل: يصنعه غيره له، والعقيقة يوم سابع الولادة، والوضيمة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة الطعام عند المصيبة، والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والله أعلم. واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على التنبؤ، وبه قال مالك وغيره، وأوجبها داود وغيره، واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره: أنه يستحب فعلها بعد الدخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول.

٨٠- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

(١) وقوله ﷺ: «أولم ولو بشاة» دليل على أنه يستحب للموسر أن لا ينقص عن شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجزئ به بل بأي شيء أولم من الطعام حصلت الوليمة، وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صفية: أنها كانت بغير لحم، وفي وليمة زينب: أشبهنا خبزاً ولحماً، وكل هذا جائز تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج.

قال القاضي: واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة، قال: واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً.

٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». (إخرجه البخاري: ٥١٤٨، ٢٠٤٩، ١٢٢٩٣، ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٢، ٥١٥٣، ٥١٦٧، ٦٠٨٢).

٨١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا:

والمراد في حق من يحتمل ذلك. فإن قيل: فصداق أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان أربعة آلاف درهم، وأربعمائة دينار. فالجواب: أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله إكراماً للنبي ﷺ. لأن النبي ﷺ آذاه أو عقد به. والله أعلم.

٧٩- (١٤٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى (قال يحيى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صَفْرَةٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»<sup>(٢)</sup>. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ»<sup>(٤)</sup>، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ<sup>(٥)</sup>. (إخرجه البخاري: ٥١٥٥، ٦٣٨٦).

(١) وقوله: «أثر صفرة» وفي رواية في غير كتاب مسلم: «رأى عليه صفرة» وفي رواية: «ردع من زعفران» والردع براء ودال وعين مهملات هو أثر الطيب، والصحيح في معنى هذا الحديث: أنه تعلق به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس ولم يقصده ولا تعمد التزعر، فثبت في الصحيح النهي عن التزعر للرجال، وكذا نهى الرجال عن الخلوق لأنه شعار النساء، وقد نهى الرجال عن التشبه بالنساء، فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي اختاره القاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل أنه يرخص في ذلك للرجل العروس، وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد: أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه، قال: وقيل: لعله كان يسيراً فلم يتكره، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً علامة لسورته وزواجه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بلمه، ومنه ذهب مالك وأصحابه جواز لبس الثياب المزعفرة وحكاها مالك عن علماء المدينة وهذا مذهب ابن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل.

(٢) قوله: «إن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن أثر صفرة قال ما هذا؟» فيه أنه يستحب للإمام والفاضل تفقد أصحابه والسؤال عما يختلف من أحوالهم.

(٣) قوله: «تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب» قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لقدم معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب، قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء. وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث. وقيل: المراد نواة التمر أي: وزنها من ذهب والصحيح الأول. وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة. وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم قال: ولم يكن هناك ذهب إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية.

(٤) قوله ﷺ: «فبارك الله لك» فيه استحباب الدعاء للمتزوج وإن يقال: بورك الله لك أو نحو، وسبق في الباب قبله إيضاحه.

خَدَّتْنَا وَهَبَ ابْنُ جَبْرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِ وَهَبَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً.

٨٢- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «كَمْ اصْدَقْتُمَا؟» فَقُلْتُ: نَوَءٌ.

وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبٍ.

٨٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ (قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَءٍ مِنْ ذَهَبٍ.

٨٣- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا وَهَبٌ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ.

#### ١٤ - باب فضيلة إغتافه أخته ثم يتزوجها

٨٤- (١٣٦٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ <sup>(١)</sup> بِغُلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ <sup>(٢)</sup>، فَاجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رِقَاقٍ خَيْبَرَ <sup>(٣)</sup>، وَإِنْ رَكِبْتَنِي لَتَمَسَّ فُخْذُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْحَسَرَ الْإِزَارُ، عَنْ فُخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فُخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ <sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرَ» <sup>(٥)</sup>، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُؤَذِّنِينَ. «قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَاللَّهِ! قَالَ عَبْدُ

الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ، وَالْخَمِيسُ <sup>(٦)</sup>. قَالَ: وَاصْبَنَاهَا غَوْرَةً <sup>(٧)</sup>، وَجَمَعَ السُّبْيُ، فَجَاءَهُ وَحْيَةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السُّبْيِ، فَقَالَ: «اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً». فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِي <sup>(٨)</sup>، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيُّ اللَّهِ! أَعْطَيْتَ وَحْيَةً، صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِي، سَيِّدُ قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا». قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السُّبْيِ غَيْرَهَا» <sup>(٩)</sup>. قَالَ: «وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا». فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! مَا اصْدَقْتُمَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا <sup>(١٠)</sup>، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزْنَاهَا لَهُ أَمْ سَلِيمٍ، فَأَعْدَتْهَا لَهُ <sup>(١١)</sup> مِنَ اللَّيْلِ، فَاصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَرُوسًا <sup>(١٢)</sup>، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ» <sup>(١٣)</sup>. قَالَ: وَبَسَطَ يَدَهُ <sup>(١٤)</sup>، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالثَّمَرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسُّمْنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا <sup>(١٥)</sup>، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. (إخراجه البخاري: ٣٧١، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٦٣٩٣).

(١) قوله: «فصلينا عندها صلاة الغداة» دليل على أنه لا كراهة في تسميتها للغداة، وقال بعض أصحابنا: يكره والصواب الأول.

(٢) قوله: «وأنا رديف أبي طلحة» دليل لجواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة بمثله.

(٣) قوله: «فاجرى نبي الله ﷺ في رقاق خيبر» دليل لجواز ذلك وأنه لا يسقط المروءة ولا يخل بمراتب أهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعالجة أسباب الشجاعة.

(٤) قوله: «وإن ركبني لتمس فخذ نبي الله ﷺ» وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ، فإنني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ، هذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم ممن يقول: الفخذ ليس بعورة ومذهبنا أنه عورة، ويجعل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسر الإزار وغيره كان بشير اختياره ﷺ فانحسر للزحمة وإجباره الركوب، ووقع نظر أنس إليه فجاءه لا تعمداً، وكذلك مست ركبته الفخذ من غير اختيارهما بل للزحمة، ولم يقل أنه تعمداً ذلك ولا أنه حسر الإزار بل قال: انحسر بنفسه.

(٥) قوله: «فلما دخل القرية قال: الله أكبر خربت خيبر» فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ ولهذا قالها ثلاث مرات، ويؤخذ منه أن الثلاث كثير. وأما قوله ﷺ: خرجت خيبر فذكروا فيه وجهين: أحدهما: أنه دعاء تقديره أسأل الله غرابها. والثاني: أنه إخبار غرابها على الكفار وفتحها للمسلمين.

(٦) قوله: «محمد والخميس» هو بالخاء المعجمة ويرفع السين المهملة وهو الجيش، قال الأزهري وغيره: سمي خيساً لأنه خمسة أقسام: مقدمة وساقة وميمنة وميسرة وقلب، وقيل: لتخميس الغنائم، وأبطلوا هذا القول.



(١١) وقوله: أهدتها أي: زفنتها يقال: أهديت العروس إلى زوجها

أي: زفنتها.

(١٢) والعروس يطلق على الزوج والزوجة جميعاً، وفي الكلام تقديم وتأخير ومعناه: اعتدت أي: استبرأت ثم هيأتها ثم أهدتها والواو لا تقتضي ترتيبها وفيه الزفاف بالليل، وقد سبق في حديث تزوجه ﷺ عائشة رضي الله عنها الزفاف نهاراً وذكرنا هناك جواز الأمرين والله أعلم.

(١٣) قوله ﷺ: «من كان عنده شيء فليجئني به» وفي بعض النسخ: فليجيء به بغير نون فيه دليل لوليعة العرس وأنها بعد الدخول وقد سبق أنها تجوز قبله وبعده، وفيه إيدلال الكبير على أصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا، وفيه أنه يستحب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في وليته بطعام من عندهم.

(١٤) قوله: «ويوسط نطعاً» فيه أربع لغات مشهورات: فتح النون وكسرها مع فتح الطاء وإسكانها أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وأنطاع.

(١٥) قوله: «فجعل الرجل يجيء بالأقط وجعل الرجل يجيء بالسمن فحاسوا حبساً» الحبس: هو الأقط والسمن يخلط ويعجن ومعناه: جعلوا ذلك حبساً ثم أكلوه.

٨٥- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (بَغْيِي) ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (بَغْيِي) ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

و حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

و حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً، عَنْ سُبْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ.

عَنْ أَنَسٍ، كُلُّهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ اعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَقَّتَهَا صَدَاقَهَا.

وَفِي حَيْثُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ، تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْلَقَهَا عَقَّتَهَا. (أخرجه البخاري: ٢٢٢٨، ٢٢٣٥، ٥١٦٩، ٥٠٨٦، ٢٨٩٣، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١).

لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية ولم يكن لهم تخميس.

(٧) قوله: «وأصبناها عنوة» هو يفتح العين أي: قهراً لا صلحاً، وبعض حصون خير أصيب صلحاً، وسوضحه في باب إن شاء الله تعالى.

(٨) قوله: «فجاء» دحية إلى قوله فأخذ صفية بنت حبي «أما دحية ففتح الدال وكسرها، وأما صفية فالصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل: كان اسمها زينب فسميت بعد السبي والاصطفاء صفية.

(٩) قوله: «أعطيت دحية صفية بنت حبي سيد قريظة والتضير ما تصلح إلا لك»، قال: ادعوه بها، قال: فجاء بها فلما نظر إليها النبي ﷺ قال: خذ جارية من السبي غيرها «قال المازري وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين: أحدهما أن يكون رد الجارية برضاها وأذن له في غيرها. والثاني: أنه إنما أذن له في جارية له من حشو السبي لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسهن وأجودهن نساً وشرفاً في قومها وجمالاً استرجعها لأنه لم يأذن فيها، ورأى في إيقاتها لدحية مفسدة لتميزه بمثلاً على باقي الجيش، ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها وكونها بنت سيدهم، ولما يخاف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذ ﷺ إياها لنفسه قاطعاً لكل هذه المقاسد المخوفة ومع هذا فعرض دحية عنها.

(١٠) قوله: «فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال نفسها اعتقها وتزوجها» فيه أنه يستحب أن يعتق الأمة وتزوجها كما قال في الحديث الذي بعده: له أجران. وقوله: أصدقها نفسها. اختلف في معناه، فالصحيح الذي اختاره المحققون: أنه اعتقها تبرعاً بلا عوض ولا شرط ثم تزوجها برضاها بلا صداق، وهذا من خصائصه ﷺ. أنه يجوز نكاحه بلا مهر لا في الحال ولا فيما بعد بخلاف غيره. وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها وتزوجها فقبلت فلزمها الوفاء به. وقال بعض أصحابنا: اعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة، ولا يجوز هذا ولا السبي قبله لغيره ﷺ بل هما من الخصائص كما قال أصحاب القول الأول.

واختلف العلماء فيمن اعتق أمته على أن تتزوج به ويكون عتقها صداقها فقال الجمهور: لا يلزمها أن تتزوج به ولا يصح هذا الشرط، ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر. قال الشافعي: فإن اعتقها على هذا الشرط قبلت عتقت ولا يلزمها أن تتزوج به بل له عليها قيمتها لأنه لم يرض بعتقها مجاناً، فإن رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فله عليها القيمة ولما عليه المهر المسمى من قليل أو كثير، وإن تزوجها على قيمتها فإن كانت القيمة معلومة له ولما صح الصداق ولا تبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق، وإن كانت مجهولة ففيه وجهان لأصحابنا أحدهما يصح الصداق كما لو كانت معلومة، لأن هذا العقد فيه ضرب من المساهة والتخفيف، وأصحهما وبه قال جمهور أصحابنا: لا يصح الصداق بل يصح النكاح ويجب لها مهر المثل. وقال سعيد بن المسيب والحسن والنخعي والزهري والثوري والأوزاعي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: يجوز أن يعتقها على أن تتزوج به، ويكون عتقها صداقها ويلزمها ذلك، ويصح الصداق على ظاهر لفظ هذا الحديث وتأوله الآخرون بما سبق.

جمع مكنل وهو القفة والزنبيل، والمرور جمع مر بفتح الميم وهو معروف نحو الجرفة وأكبر منها يقال لها المساحي، هذا هو الصحيح في معناه، وحكى القاضي قولين: أحدهما هذا، والثاني المراد بالمرور هنا الجبال، كانوا يصعدون بها إلى النخيل. قال: واحدها مر بفتح الميم وكسرها، لأنه يمر حين يفتل.

(٣) وقوله في الرواية الأخرى: «أنها وقعت في سهم دحية فاشتراها رسول الله ﷺ بسبعة أرؤس» يحتل أن المراد بقوله: وقعت في سهمه أي: حصلت بالإذن في أخذ جارية ليوافق باقي الروايات. وقوله: اشتراها أي: أعطاه بدلها سبعة أنفس تطيباً لقلبه لا أنه جرى عقد بيع، وعلى هذا تنفق الروايات. وهذا الإعطاء لدحية محمول على التنفيل، فعلى قول من يقول: التنفيل يكون من أصل الغنمة لا إشكال فيه، وعلى قول من يقول: أن التنفيل من خمس الخمس يكون هذا التنفيل من خمس الخمس بعد أن ميز أو قبله وبحسب منه، فهذا الذي ذكرناه هو الصحيح المختار. وحكى القاضي معنى بعضه ثم قال: والأولى عندي أن تكون صفة شيئاً لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع وهو وأهله من بني أبي الحقيق كانوا صالحوا رسول الله ﷺ وشرط عليهم أن لا يكتموه كترأفان كتموه فلا فمة لهم، وسألهم عن كتر حي بن أخطب فكتموه وقالوا: أذهبته التفقات ثم عثر عليه عندهم فانتقض عهدهم فبأهم. ذكر ذلك أبو عبيد وغيره، فصفة من سيهم فهي فيء لا يخمس بل يفعل فيه الإمام ما رأى، هذا كلام القاضي وهذا يفرع منه على مذهب أن الفيء لا يخمس، ومذهبنا أنه يخمس كالغنمة والله أعلم.

(٤) أما قوله: تعتد فمعناه: تستبرئ فإنها كانت مسية يجب استبرالها وجعلها في مدة الاستبراء في بيت أم سليم، فلما انتقض الاستبراء جهزتها أم سليم وحياتها أي: زينتها وجملتها على عادة العروس بما ليس بمنهي عنه من وشم ووصل وغير ذلك من المنهي عنه.

(٥) قوله: «فحصت الأرض أفاحيص» هو بقسم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة أي: كشف التراب من أعلاها وحفرت شيئاً يسيراً ليحفل الانطاع في الحفور ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها، وأصل الفحص الكشف، وفحص عن الأمر، وفحص الطائر ليشه، والأفاحيص جمع أفحوص.

(٦) قوله: «فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم كيف أنتم يا أهل البيت؟ فيقولون: بخير يا رسول الله كيف وجدت أهلك؟ فيقول: بخير» في هذه القطعة فوائد منها: أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الجاهلين المترفين. ومنها أنه إذا سلم على واحد قال: سلام عليكم أو السلام عليكم بصيغة الجمع. قالوا: ليتأوله وملكه. ومنها سؤال الرجل أهله عن حالهم فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تبدي بها فليذا سألها انتبسطت للذكر حاجتها. ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقبب دخوله: كيف حالك؟ ونحو هذا.

(٧) قوله: عثرت بفتح الثاء.

(٨) ونذر بالنون أي: سقط، وأصل النذور الخروج والانفراد ومنه

٨٦- (١٥٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتُهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا «لَهُ أَجْرَانِ»<sup>(١)</sup>. (وخرجه البخاري: ٢٥٤٤، تقدم نحوه).

(١) وله ﷺ: «في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها له أجران» هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان حيث ذكره مسلم، وإنما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي ﷺ فعل ذلك في صفة هذه الفضيلة الظاهرة.

٨٧- (١٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنْتُ رَدَفْتُ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حَسِينَ بَزَغَتْ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِقُورِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ<sup>(٢)</sup>، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَالْخَيْسُ. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبَتْ خَيْبَرُ! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِيهِمْ سَهْمٌ دَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرُؤُسٍ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ تُصَنِّفُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا، (قَالَ وَأَخْسِيَةُ قَالَ) وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا<sup>(٤)</sup>. وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيبٍ، قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ، فَجَصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاحِصَ<sup>(٥)</sup>، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمَنِ فَشَبَّحَ النَّاسُ، قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا نُنْذِرِي أَنْتَزُوجَهَا أَمْ اتَّخَذْنَا أُمَّ وَلَدٍ، قَالُوا: إِنَّ حَبَبَهَا فَهِيَ أَمْرَأَتُهُ<sup>(٦)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَحَبِّبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجَرٍ التَّعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا، قَالَ: فَعَثَرَتْ<sup>(٧)</sup> النَّاقَةُ الْعُضْبَاءُ، وَنَذَرَتْ<sup>(٨)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ فَسَتَرَهَا، وَقَدْ اشْرَفَتِ النِّسَاءُ، فَقُلْنَ: أَجَعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ.

قال: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمَزَةَ أَوْعَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قال: إِي، وَاللَّهِ! لَقَدْ وَقَعَ. (وخرجه البخاري: ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩).

(١) قوله: «حين بزغت الشمس» هو بفتح الباء والزاي ومعناه: عند ابتداء طلوعها.

(٢) قوله: «وخرجوا بقورهم ومرورهم» أما القوروس فبهمزة ممدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمز وهي معروفة، والمكاتل



كلمة نادرة أي فردة عن النظائر.

جَنَّبَهُمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ هَبَشْنَا إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>، فَرَفَعْنَا مَطِيئًا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِيئَهُ، قَالَ: وَصَفِيَّةُ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَعَثَرَتْ مَطِيئَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَرَّهَا، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «لَمْ نَصُرْ». قَالَ: فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ<sup>(٢)</sup> يَتَرَاتِبُنَهَا وَيَشْتَمَنُ بِصُرْعَتِهَا.

(١) قوله: (فجعل الرجل يجي بفضل التمر، وبفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً حياً) السواد بفتح السين. وأصل السواد الشخص، ومنه في حديث الإسراء رأى آدم عن يمينه أسود، وعن يساره أسودة أي: أشخاصاً. والمراد هنا حتى جعلوا من ذلك كوماً شاخصاً مرتفعاً، فخلطوه وجعلوا حياً.

(٢) قوله: (حتى إذا رأينا جدر المدينة هبشنا إليها) هكنا هو في النسخ: هشنا بفتح الهاء، وتشديد الشين المعجمة، ثم نون. وفي بعضها هشنا، بشينين الأولى مكسورة مخففة، ومعناها: نشطنا، وخففتنا، وانبعث نفوسنا إليها. يقال: منه هشتت بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع، وذكر القاضي: الروايتين السابقتين. قال: والرواية الأولى على الأدغام للاتقاء المثلين، وهي لغة من قال: هزت سيفي. وهي لغة بكر بن وائل. قال: ورواه بعضهم: هشنا بكسر الهاء، وإسكان الشين. وهو من هاش يهش بمعنى: هش.

(٣) قوله: (فخرج جوارى نساءه) أي: صغيرات الأسنان من نساءه. قوله: (يشتمن) هو بفتح الباء، والميم.

## ١٥- باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس

٨٩- (١٤٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا بِهِ<sup>(ح)</sup>.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، (وَهَذَا حَدِيثُ بِهِزٍ) قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَزِيدَ: «فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ»<sup>(١)</sup>. قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْنَبَ حَتَّى آتَاهَا وَهِيَ تُخَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْنَاهَا عَظُمَتْ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا<sup>(٢)</sup>، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقِبِي<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ! أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا<sup>(٤)</sup>، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ،

٨٧م- (١٤٢٨) قَالَ أَنَسٌ: وَشَهِدْتُ وَلِيمَةَ زَيْنَبَ: فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْزاً وَلَحْماً، وَكَانَ يَبْعَثُنِي فَادْعُو النَّاسَ فَلَمَّا فَرَغَ قَامَ وَبَعَثَهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَسْلُمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَلاماً عَلَيْكُم، كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ «بِخَيْرٍ»<sup>(١)</sup>. فَلَمَّا فَرَغَ رَجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، فَلَمَّا رَأَيَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، قَوْلَهُ! مَا أَذْرِي أَنَا اخْبَرْتُهِ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بَأْتُهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَوَجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي «أَسْكُفَةٍ»<sup>(٢)</sup> الْبَابِ ارْجَحَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾. الْآيَةُ. [وسأني بعد الحديث الأخرى].

(١) قوله: (فجعل يمر على نساءه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم كيف أنتم يا أهل البيت؟ فيقولون: بخير يا رسول الله كيف وجدت أهلك؟ فيقول: بخير) في هذه القطعة فوائد منها: أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الجاهلین المترفين. ومنها أنه إذا سلم على واحد قال: سلام عليكم أو السلام عليكم بصيغة الجمع. قالوا: ليتأوله وملكه. ومنها سؤال الرجل أهله عن حالهم فربما كانت في نفس المرأة حاجة فتسبحي أن تبتدي به فإذا سالها انبسطت للذكر حاجتها. ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقب دخوله: كيف حالك؟ ونحو هذا.

(٢) هي بهمة قطع مضمومة، وإسكان السين.

٨٨- (١٣٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ ابْنِ حَبَّانَ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ.

حَدَّثَنَا أَنَسٌ، قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةُ لِذِيحَةٍ فِي مَقْسَمِهِ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي السَّبِيِّ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى وَحِيَّةٍ فَأَخْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ: «أَصْلِحِيهَا». قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ». قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَاداً حَيّاً<sup>(١)</sup>، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَبِيسِ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حَيَاضِ إِلَى

وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ فَقَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخَبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ<sup>(٢)</sup>، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعَتْهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حَجَرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ<sup>(٣)</sup>، وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَاَنْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبَتْ أَدْخُلَ مَعَهُ فَأَلْقَى السُّرَّ بْنَتِي وَيَتْنَهُ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعِظُوا بِهِ.

رَأَى ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاءَهُ؛ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَاللَّهِ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ.

(١) قوله: ( قال رسول الله ﷺ لزيد: فادكرها علي) أي: فاطخطبها لي من نفسها. فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل لخطبة المرأة له، من كان زوجها، إذا علم أنه لا يكره ذلك، كما كان حال زيد مع رسول الله ﷺ.

(٢) وقوله: (أن رسول الله ﷺ ذكرها) هو بفتح الحزنة من أن، أي: من أجل ذلك. وقوله: نكصت أي: رجعت، وكان جاء إليها ليخطبها، وهو ينظر إليها على ما كان من عادتهم. وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإجلال تأخر، وخطبها، وظهره إليها لتلا يسبقه النظر إليها.

(٣) قوله: (فلما رأيتها عظمت في صدري حتى ما استطع أن أنظر إليها أن رسول الله ﷺ ذكرها فوليتها ظهري، ونكصت على عقبي) معناه: أنه هابها، واستجلها من أجل إرادة النبي ﷺ تزوجها، فعاملها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام والإجلال، والمهابة.

(٤) قولها: ( ما أنا بصانعه شيئاً حتى أوامر ربي، فقامت إلى مسجدنا) أبلغ موضع صلاتها من بيتها، وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر، سواء كان ذلك الأمر ظاهراً خفياً أم لا. وهو موافق لحديث جابر في صحيح البخاري قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، يقول: إذا هم أحدكم بالأمر، فليبرك ركنين من غير الفريضة إلى آخره. ولعلها استخارت لحرفها من تقصير في حقها ﷺ.

(٥) قوله: ( ونزل القرآن، جاء رسول الله ﷺ، فدخل عليها بغير إذن) يعني: نزل قوله تعالى: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾ فدخل عليها بغير إذن؛ لأن الله تعالى زوجه ليأها بهذه الآية.

(٦) قوله: (ولقد رأيتنا أن رسول الله ﷺ أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار) هو بفتح الحزنة. من أن وقوله: حين امتد النهار أي: ارتفع. هكذا هو في النسخ حين بالنون.

(٧) قوله: (يتبع حجر نسله يسلم عليهن) إلى آخره سبق شرحه في الباب قبله.

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ)، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، (وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا) قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ (وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ) مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوْلَمَ عَلَى (زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذُبِحَ شاةً) وَاعْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: ٥١٦٨.

٩١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبَّادٍ ابْنُ جَبَلَةَ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ). حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ<sup>(١)</sup>.

فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَّانِي: بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزاً وَلَحْماً حَتَّى تَرَكُوهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نساؤه أكثر، أو أفضل مما أولم على زينب). يحتمل أن سبب ذلك الشكر لنعمة الله في أن الله تعالى زوجه ليأها بالوحي، لا بولي وشهود. بخلاف غيرها، ومنعنا الصحيح المشهور عند أصحابنا صحة نكاحه ﷺ بلا ولي، ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في حقها ﷺ. وهذا لخلاف في غير زينب، وأما زينب فنعصرص عليها. والله أعلم.

(٢) قوله: ( حدثنا أبو مجلز) هو: بكر الميم، وإسكان الجيم، وفتح اللام، ويسمى زاي. وحكي: بفتح الميم. والمشهور الأول واسمه لاحق بسن حميد قيل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره.

٩٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، وَعَصَائِمُ ابْنُ النَّضْرِ الثَّيْمِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ، عَنْ مُعْتَمِرٍ (وَالْقُفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ)، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ<sup>(١)</sup>.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ. رَأَى عَصَائِمُ وَأَبْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةً، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَاَنْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدِ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبَتْ أَدْخُلَ فَأَلْقَى



الجحبابَ بَنِي وَتَيْتَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاءً﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾. [إخرجه البخاري: ٤٧٩١، ٤٦٣٩، ٦٢٧١].

(١) قوله: (حدثنا أبو مجاز) هو: بكسر الميم، وإسكان الجيم، وفتح اللام، ويعدهما زاي. وحكي: بفتح الميم. والمشهور الأول واسمه لاحق بن حديد قيل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره.

٩٣- ( ) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِذُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ:

إِنْ أَنَسَ ابْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَنَا أَغْلَمُ النَّاسِ بِالْجَحَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي ابْنَ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنَسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: وَكَانَ تَزَوُّجُهَا بِالْمَدِينَةِ، فَذَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنُّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَارْجَعَ وَارْجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَارْجَعَ فَارْجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَارْجَعَ فَارْجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَنِي وَتَيْتَهُ بِالسُّرِّ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْجَحَابِ. [إخرجه البخاري: ٥٤٦٦، ٥١٦٦].

٩٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ:

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَبَسًا فَجَعَلَتْهُ فِي ثَوْبٍ فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ! اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تَقْرُوكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! قَالَ: فَلَذَعَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تَقْرُوكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! فَقَالَ: «ضَعْنِي». ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفَلَانًا وَفَلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ». وَسَمَى رِجَالًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: رُفَاهُ ثَلَاثِمِائَةٍ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ! هَاتِ الثَّوْبَ<sup>(٢)</sup>». قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَتَخَلَّنَّ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ وَلِيَأْكُلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا بِيَدِهِ». قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ، فَقَالَ لِي: «يَا أَنَسُ! ارْزُقْ». قَالَ:

فَرَفَعْتُ، فَمَا أَذْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، وَزَوْجَتُهُ مُوَلِّبَةً وَجْهَهَا<sup>(٣)</sup> إِلَى الْخَائِطِ، فَتَقَلَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَسَمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقَلَّبُوا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ارْخَى السُّرَّ وَدَخَلَ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبِثْ إِلَّا نَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ، وَأَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاءً وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. قَالَ الْجَعْفَرُ: قَالَ أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ أَنَا: أَحَدْتُ النَّاسَ عَهْدًا يَهْلِكُ الْآيَاتُ، وَحُجِبَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: (عن أنس قال تزوج رسول الله ﷺ، فدخل بأهله، فصنعت أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَبَسًا، فجعلته في ثوب). فقالت: يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ. فقل: بعثت بهذا إليك أُمِّي، وهي تقرأك السلام وتقول: إن هذا لك منا قليل يا رسول الله ﷺ. فيه أنه يستحب لأصدقاء المتزوج، أن يعمثوا إليه بطعام يساعده به على وليته. وقد سبق هذا في الباب قبله، وسبق هناك بيان الحيس، وفيه الاعتذار إلى المبعوث إليه. وقول: الإنسان نحو قول: أم سليم: هذا لك منا قليل. وفيه استحباب بعث السلام إلى الصاحب، وإن كان أفضل من الباعث، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه، أوله علم في علم المحذور بنفسه للسلام. والثوب بقاء مشاة فوق مفتوحة، ثم واو ساكنة. إناء مثل القدح سبق بيانه في باب الرضوء.

(٢) قوله ﷺ: ( اذهب فادع لي فلاناً وفلاناً، ومن لقيت وسمي رجالاً. قال: فدعوت من سمي، ومن لقيت. قال: قلت: لأنس عددكم كانوا؟ قال: زهاء ثلاثمائة ) قوله: زهاء بضم الزاي، وفتح الهاء، وبالد. ومعناه: نحو ثلاثمائة. وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن المرسل في ناس معينين، وفي مهمين. كقوله: من لقيت من أردت. وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير الطعام، كما أوضحه في الكتاب.

(٣) قوله ﷺ: (يا أنس هات الثوب) هو بكسر التاء من هات، وكسرت للأمر كما تكرر الطاء من أعط.

(٤) قوله: (وزوجته مولى وجهها) هكذا هو في جميع النسخ، وزوجته بالناء. وهي لغة قليلة تكررت في الحديث، والشعر. والمشهور حذفها.

(٥) قوله: (ظنوا أنهم قد تقلبوا عليه) هو بضم القاف المخففة.

٩٥- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ:

بمضوره معه أو لا تليق به مجالسته، أو يدعو له خوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك منكر من خمر أو لهو أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة أو آتية ذهب أو فضة، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة، ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي فيتركه، ولو دعاه ذي لم تجب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام فالأول: تجب الإجابة فيه، والثاني: تستحب، والثالث: تترك.

٩٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَجِبْ<sup>(١)</sup>». قَالَ خَالِدٌ: فَإِذَا عَيَّدَ اللَّهُ يُنْزِلُهُ عَلَى الْعَرْسِ..

(١) قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عَرَسَ فَلْيَجِبْ» قد يمتنع به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة.

ولقوله ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ» عرساً كان أو غيره، ويعملون هنا على الغالب أو نحوه من التأويل، والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير.

٩٨- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عَرَسَ فَلْيَجِبْ».

٩٩- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَرْدٍ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ، عَرَسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

١٠١- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ الْمُتَنَزِّرِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَوَّجَ أَهْلَهُ أُمَّ سَلِيمٍ حَسَبًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُ فَاذْغُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ اذْغْ أَحَدًا لِقِيَّتَهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْخَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْزَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ لِإِنَّهُ» (قَالَ قَتَادَةُ: غَيْرِ مُتَخَيِّصٍ طَعَامًا) : «وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا» حَتَّى بَلَغَ: «ذَلِكَكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ». (أخرجه البخاري: ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨، ٥٨٨٩، ٥٨٩٠، ٥٨٩١، ٥٨٩٢، ٥٨٩٣، ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، ٥٨٩٦، ٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٥٨٩٩، ٥٩٠٠، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤، ٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧، ٥٩٠٨، ٥٩٠٩، ٥٩١٠، ٥٩١١، ٥٩١٢، ٥٩١٣، ٥٩١٤، ٥٩١٥، ٥٩١٦، ٥٩١٧، ٥٩١٨، ٥٩١٩، ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ٥٩٢٢، ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥، ٥٩٢٦، ٥٩٢٧، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٣٠، ٥٩٣١، ٥٩٣٢، ٥٩٣٣، ٥٩٣٤، ٥٩٣٥، ٥٩٣٦، ٥٩٣٧، ٥٩٣٨، ٥٩٣٩، ٥٩٤٠، ٥٩٤١، ٥٩٤٢، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٥، ٥٩٤٦، ٥٩٤٧، ٥٩٤٨، ٥٩٤٩، ٥٩٥٠، ٥٩٥١، ٥٩٥٢، ٥٩٥٣، ٥٩٥٤، ٥٩٥٥، ٥٩٥٦، ٥٩٥٧، ٥٩٥٨، ٥٩٥٩، ٥٩٦٠، ٥٩٦١، ٥٩٦٢، ٥٩٦٣، ٥٩٦٤، ٥٩٦٥، ٥٩٦٦، ٥٩٦٧، ٥٩٦٨، ٥٩٦٩، ٥٩٧٠، ٥٩٧١، ٥٩٧٢، ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٧٥، ٥٩٧٦، ٥٩٧٧، ٥٩٧٨، ٥٩٧٩، ٥٩٨٠، ٥٩٨١، ٥٩٨٢، ٥٩٨٣، ٥٩٨٤، ٥٩٨٥، ٥٩٨٦، ٥٩٨٧، ٥٩٨٨، ٥٩٨٩، ٥٩٩٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣، ٥٩٩٤، ٥٩٩٥، ٥٩٩٦، ٥٩٩٧، ٥٩٩٨، ٥٩٩٩، ٦٠٠٠، ٦٠٠١، ٦٠٠٢، ٦٠٠٣، ٦٠٠٤، ٦٠٠٥، ٦٠٠٦، ٦٠٠٧، ٦٠٠٨، ٦٠٠٩، ٦٠١٠، ٦٠١١، ٦٠١٢، ٦٠١٣، ٦٠١٤، ٦٠١٥، ٦٠١٦، ٦٠١٧، ٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦٠٢٠، ٦٠٢١، ٦٠٢٢، ٦٠٢٣، ٦٠٢٤، ٦٠٢٥، ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٦٠٢٩، ٦٠٣٠، ٦٠٣١، ٦٠٣٢، ٦٠٣٣، ٦٠٣٤، ٦٠٣٥، ٦٠٣٦، ٦٠٣٧، ٦٠٣٨، ٦٠٣٩، ٦٠٤٠، ٦٠٤١، ٦٠٤٢، ٦٠٤٣، ٦٠٤٤، ٦٠٤٥، ٦٠٤٦، ٦٠٤٧، ٦٠٤٨، ٦٠٤٩، ٦٠٥٠، ٦٠٥١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٣، ٦٠٥٤، ٦٠٥٥، ٦٠٥٦، ٦٠٥٧، ٦٠٥٨، ٦٠٥٩، ٦٠٦٠، ٦٠٦١، ٦٠٦٢، ٦٠٦٣، ٦٠٦٤، ٦٠٦٥، ٦٠٦٦، ٦٠٦٧، ٦٠٦٨، ٦٠٦٩، ٦٠٧٠، ٦٠٧١، ٦٠٧٢، ٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥، ٦٠٧٦، ٦٠٧٧، ٦٠٧٨، ٦٠٧٩، ٦٠٨٠، ٦٠٨١، ٦٠٨٢، ٦٠٨٣، ٦٠٨٤، ٦٠٨٥، ٦٠٨٦، ٦٠٨٧، ٦٠٨٨، ٦٠٨٩، ٦٠٩٠، ٦٠٩١، ٦٠٩٢، ٦٠٩٣، ٦٠٩٤، ٦٠٩٥، ٦٠٩٦، ٦٠٩٧، ٦٠٩٨، ٦٠٩٩، ٦١٠٠، ٦١٠١، ٦١٠٢، ٦١٠٣، ٦١٠٤، ٦١٠٥، ٦١٠٦، ٦١٠٧، ٦١٠٨، ٦١٠٩، ٦١١٠، ٦١١١، ٦١١٢، ٦١١٣، ٦١١٤، ٦١١٥، ٦١١٦، ٦١١٧، ٦١١٨، ٦١١٩، ٦١٢٠، ٦١٢١، ٦١٢٢، ٦١٢٣، ٦١٢٤، ٦١٢٥، ٦١٢٦، ٦١٢٧، ٦١٢٨، ٦١٢٩، ٦١٣٠، ٦١٣١، ٦١٣٢، ٦١٣٣، ٦١٣٤، ٦١٣٥، ٦١٣٦، ٦١٣٧، ٦١٣٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦١٤١، ٦١٤٢، ٦١٤٣، ٦١٤٤، ٦١٤٥، ٦١٤٦، ٦١٤٧، ٦١٤٨، ٦١٤٩، ٦١٥٠، ٦١٥١، ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٦١٥٤، ٦١٥٥، ٦١٥٦، ٦١٥٧، ٦١٥٨، ٦١٥٩، ٦١٦٠، ٦١٦١، ٦١٦٢، ٦١٦٣، ٦١٦٤، ٦١٦٥، ٦١٦٦، ٦١٦٧، ٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٧٠، ٦١٧١، ٦١٧٢، ٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦١٧٧، ٦١٧٨، ٦١٧٩، ٦١٨٠، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٦١٨٣، ٦١٨٤، ٦١٨٥، ٦١٨٦، ٦١٨٧، ٦١٨٨، ٦١٨٩، ٦١٩٠، ٦١٩١، ٦١٩٢، ٦١٩٣، ٦١٩٤، ٦١٩٥، ٦١٩٦، ٦١٩٧، ٦١٩٨، ٦١٩٩، ٦٢٠٠، ٦٢٠١، ٦٢٠٢، ٦٢٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٠٥، ٦٢٠٦، ٦٢٠٧، ٦٢٠٨، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١، ٦٢١٢، ٦٢١٣، ٦٢١٤، ٦٢١٥، ٦٢١٦، ٦٢١٧، ٦٢١٨، ٦٢١٩، ٦٢٢٠،



عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيَجِبْ».

مفطراً فليطعم» اختلفوا في معنى فليصل قال الجمهور: معناه: فليدع لأهل الطعام بالمفطرة والبركة ونحو ذلك، وأصل الصلاة في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ وقيل: المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود أي يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ولتبرك أهل المكان والحاضرين.

وأما المفطر في الرواية الثانية: أمره بالأكل وفي الأولى: خير، واختلف العلماء في ذلك والأصح في مذهبن: أنه لا يجب الأكل في وليمة العرس ولا في غيرها، فمن أوجه اعتمد الرواية الثانية وتناول الأولى على من كان صائماً، ومن لم يوجبه اعتمد التصريح بالتخيير في الرواية الأولى ومحل الأمر في الثانية على التنب، وإذا قيل بوجوب الأكل فافقه لقمة ولا تلزمه الزيادة لأنه يسمى أكلاً، ولهذا لو حلف لا يأكل حنث بلقمة، ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهة يعتقدونها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التخيل، هكذا صرح باللحمة جماعة من أصحابنا.

وأما الصائم فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نفلاً جاز الفطر وتركه، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه فالأفضل الفطر وإلا فالصوم والله أعلم.

١٠٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

١٠٦- (١٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خُصُّ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ».

١٠٧- (١٤٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بِشْرِ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. (إخرجه البخاري: ٥١٧٧).

١٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ؟ كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غِيَاثٍ، فَأَفْزَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ

١٠٢- ( ) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

١٠٣- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِماً<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٥١٧٩).

(١) قوله: «قبل هذا وكان عبد الله يعني ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم» فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة وكذا قاله أصحابنا قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة كما يلزم المفطر ويحصل المقصود بحضوره، وإن لم يأكل فقد يتبرك به أهل الطعام والحاضرون وقد يتجملون به، وقد يتغصون بدعائه أو بإشارته، لو يتصاتون عما لا يتصاتون عنه في غيبته والله أعلم.

١٠٤- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هُمَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كِرَاعٍ فَأَجِيبُوا»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «إن دعيتم إلى كراع فأجيبوا» والمراد به عند جماهير العلماء: كراع الشاة، وغلطوا من حمله على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة.

١٠٥- (١٤٣٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»<sup>(١)</sup>. وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى «إِلَى طَعَامٍ».

(١) قوله ﷺ: «إذا دعي أحدكم إلى طعام فإن شاء طعم وإن شاء ترك». وفي الرواية الأخرى: «فليجب» فإن كان صائماً فليصل وإن كان

ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ...

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَتَنَظَّرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ،

فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! (أخرجه البخاري: ٢٦٣٩، ٥٢٦٠، ٥٧٩٢، ٦٠٨٤).

(١) قولها: «فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير» هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف، وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر والمحققون، وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما في «معركة الصحابة»: إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس والصواب الأول. قولها: «فبت طلاقاً أي: طلقني ثلاثاً. قولها: «هبة الثوب» هو بضم الهاء وإسكان الدال وهي طرفه الذي لم ينسج شبهوها بهذب العين وهو شعر جفنها.

(٢) قوله ﷺ: «لا حتى تنوقي عسلته وينوق عسلتك» هو بضم العين وفتح السين تصغير صلة وهي كناية عن الجماع شبه لذته بلذته العسل وحلاوته، قالوا: وأنت العسيلة لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث، وقيل أنها على إرادة النطفة وهذا ضعيف لأن الإنزال لا يشترط. وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطاها ثم يفارقها وتنقضي عسلتها، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول ولا يشترط وطء الثاني لقول الله تعالى: «حتى تنكح زوجاً غيره» والنكاح في العقد على الصحيح. وأجاب الجمهور: بأن هذا الحديث يخص لمعوم الآية ومبين للمراد بها.

قال العلماء: ولعل سعيد لم يبلغه هذا الحديث. قال القاضي عياض: لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج واتفق العلماء على أن تنيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إزال المني، وشذ الحسن البصري فشرط إزال المني وجعله حقيقة العسيلة. قال الجمهور: بدخول الذكر تحصيل اللذة والعسيلة، ولو وطئها في نكاح قاسد لم تحل للأول على الصحيح لأنه ليس بزواج.

١١٢- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ

لِحَرَمَلَةَ) قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَ طَلَاقُهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ، وَاللَّهِ! مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهَدْبَةِ،

(١) قوله: «شر الطعام طعام الوليمة» ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح لأنها زيادة ثقة، ومعنى هذا الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة وإشارتهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ (ح).

وَعَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَ ذَلِكَ.

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ ابْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتَ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُعْتَمَلُ مِنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

(١) قوله: «سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة» هو ثابت بن عياض الأعرج الأحف القرشي العلوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه ثابت بن الأحف بن عياض والله أعلم.

## ١٧- باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها

حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ وَيَطَّاهَا، ثُمَّ يَفَارِقَهَا، وَتَنْقَضِيَ

عِدَّتُهَا

١١١- (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَمْرُو النَّاقِذُ (وَاللَّفْظُ لِحَمْرُو) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبَتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الزُّبَيْرِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَلْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَلَتَكَ<sup>(٢)</sup>».

وَأَخَذَتْ يَهْدِيهِ مِنْ جَلْبَابِهَا، قَالَ: فَتَبَسُّمٌ<sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ضَاحِكًا، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةً، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحَجَرَةِ لَمْ يُوَدِّنْ لَهُ، قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَرْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

(١) قال العلماء: إن التبسم للمتعب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تمنعي النساء منه في العادة أو لرغبتها في زوجها الأول وكراهة الثاني والله أعلم.

١١٣- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ..

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ.

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، عَنِ الْمَرَأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُطَلِّقُهَا، فَتَزَوِّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَنْجَلُ لِرِزْوَانِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا». [إخراجه البخاري: ٥٢٦٥، ٥٣١٧].

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١١٥- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْأَخِيرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا، مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ». [إخراجه البخاري: ٥٢٦١].

١١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى (بغضني ابن

سَعِيدٍ). جَمِيعًا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ.

## ١٨- باب ما يستحب أن يقول عند الجماع

١١٦- (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ، إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»<sup>(١)</sup>. [إخراجه البخاري: ١٤٦١، ٣٢٧١، ٣٢٨٣، ٥١٦٥، ٦٣٨٨، ٧٢٩٦].

(١) قوله ﷺ: «لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فإنه إن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره شيطان أبدا» قال القاضي: قيل: المراد بأنه لا يضره أنه لا يضره شيطان، وقيل: لا يظعن فيه الشيطان عند ولادته بخلاف غيره، قال: ولم يعمل أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء، هذا كلام القاضي.

١١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا، عَنْ الثَّوْرِيِّ، بِكِلَاهُمَا، عَنْ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ. غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ «بِاسْمِ اللَّهِ»..

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ «بِاسْمِ اللَّهِ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَادَ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ».

## ١٩- باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها، من غير تعرض للدبر

١١٧- (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ.

سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ



امراته، من دبرها، في قبلها، كان الولد أحول، فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خُرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> (البقرة: الآية ٢٢٣). [أخرجه البخاري: ٤٥٢٨].

(١) قول جابر: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خُرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ وفي رواية: «إن شاء عجيبة وإن شاء غير عجيبة غير أن ذلك في صمام واحد». العجيبة بهم مضومة ثم جيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم باء مثناة من تحت أي: مكبوة على وجهها.

والصمام بكسر الصاد أي ثقب واحد والمراد به القبل. قال العلماء: وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا خُرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أي موضع الزرع من المرأة وهو قبلها الذي يزرع فيه المني لا ينفذ الولد، ففيه إياحة وطمها في قبلها إن شاء من بين يديها وإن شاء من ورائها وإن شاء مكبوة.

وأما اللبر فليس هو مجرث ولا موضع زرع. ومعنى قوله: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أي كيف شئتم. وافق العلماء الذين يفتي بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها حائضاً كانت أو طاهراً لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث: «ملعون من أتى امرأة في دبرها» قال أصحابنا: لا يجل البوطه في اللبر في شيء من الأعمى ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال والله أعلم.

١١٨- ( ) وحدثنا محمد بن رُمح، أخبرنا الليث، عن ابن الهادي، عن أبي حازم، عن محمد بن المنكدر.

عن جابر بن عبد الله، أن يهود كانت تقول<sup>(١)</sup>: «إذا أتيت المرأة من دبرها، في قبلها، ثم حملت كان ولدها أحول»، قال: فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خُرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

(١) قوله: «إن يهود كانت تقول» هكذا هو في النسخ يهود غيره مصروف لأن المراد قبيلة اليهود فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية.

١١٩- ( ) وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة (ح).

وحدثنا عبد الوارث ابن عبد الصمد، حدثني أبي، عن جدي، عن أبيوب (ح)..

وحدثنا محمد بن المثنى، حدثني وهب ابن جرير، حدثنا شعبة (ح).

وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان (ح).

وحدثني عبيد الله ابن سعيد وهارون ابن عبد الله وأبو معن الرقاشي.

قالوا: حدثنا وهب ابن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت

النعمان ابن راشد يحدث، عن الزهري (ح).

وحدثني سليمان ابن معبد، حدثنا مغللى ابن اسد، حدثنا عبد العزيز (وهو ابن المختار)، عن سهل ابن أبي صالح.

كل هؤلاء، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بهذا الحديث.

وزاد في حديث النعمان، عن الزهري: «إن شاء عجيبة، وإن شاء غير عجيبة، غير أن ذلك في صمام واحد».

٢٠- باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٢٠- (١٤٣٦) وحدثنا محمد بن المثنى وأبسن بشار (واللفظ لابن المثنى) قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبه، قال: سمعت قتادة يحدث، عن زائدة ابن أوفى.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها، لعنتها الملائكة حتى تصبح»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥١٩٤].

١٢٠- ( ) وحدثني يحيى ابن خبيب، حدثنا خالد (يعني ابن الحارث)، حدثنا شعبه، بهذا الإسناد. وقال: «حتى ترجع».

(١) قوله ﷺ: «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح» وفي رواية: «حتى ترجع» هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغبر عذر شرعي، وليس الحيف يسلو في الامتناع لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث: أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر والاستغناء عنها أو بتوبتها، ورجوعها إلى الفراش.

١٢١- ( ) حدثنا ابن أبي عمير، حدثنا مروان، عن يزيد (يعني ابن كيسان)، عن أبي حازم.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها، فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء سائحاً عليها، حتى يرضى عنها». [أخرجه البخاري: ٣٢٣٧، ٥١٩٣].

١٢٢- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا: حدثنا أبو معاوية (ح).

وحدثني أبو سعيد الأشج، حدثنا وكيع (ح).

وحدثني زهير ابن حرب (واللفظ له) حدثنا جرير.

كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَخْشَرِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَلَمْ تَأْتِهِ، قَبَاتٌ غَضَبَانَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>»، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ.

(١) قوله ﷺ: (قَبَاتٌ غَضَبَانَ عَلَيْهَا) وفي بعض النسخ غضباناً.

## ٢١- باب تحريم إفشاء سر المرأة

١٢٣- (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَيْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا» هكذا وقعت الرواية أشد بالالف وأهل النحر يقولون: لا يجوز نشر وأخبر وإنما يقال: هو خير منه وشر منه، قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنها لغتان.

وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من أمر الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه لأنه خلاف المروءة، وقد قال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَوْ لِيَصْمُتْ» وإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إضراره عنها أو تدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ» وقال ﷺ لأبي طلحة: «أعزمت الليلة» وقال لجابر: «الكيس الكيس» والله أعلم.

١٢٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا<sup>(١)</sup>».

وَقَالَ ابْنُ ثَمِيرٍ: «إِنْ أَعْظَمَ».

## ٢٢- باب حكم العزل<sup>(١)</sup>

(١) العزل: هو أن يجامع فإذا قلب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضى أم لا لأنه طريق

إلى قطع النسل، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته: الواد الحضي؛ لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد. وأما التحريم فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكة ولا في زوجته الأمة سواء رضى أم لا، لأن عليه ضرراً في مملوكة بمصيرها أم ولد وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه، وأما زوجته الحرة فإن أفضت فيه لم يحرم ولا فوجهان أصحهما: لا يحرم.

ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ما ورد في النهي محمول على كراهة التنزه، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بمحرم وليس معناه نهي الكراهة، هذا مختصراً ما يتعلق بالباب من الأحكام والجمع بين الأحاديث، وللسلف خلاف كنحو ما ذكرناه من منعها، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل فيشترط لجوازه إذنه.

١٢٥- (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْيُوبِ وَثَقَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي زَيْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيَّرٍ، أَنَّهُ قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقِ<sup>(١)</sup>، فَسَيِّئًا كَرَّ إِلَيْنَا الْعَرَبُ<sup>(٢)</sup> فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِينَا فِي الْفِدَاءِ<sup>(٣)</sup>، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَيِّنُ أَظْهَرَنَا لَا نَسْأَلُهُ! فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَتَّكُونَ<sup>(٤)</sup>». [إسناده إجماعاً: ٢٥٤٢، ٤٨١٣٨، ٧٤٠٩].

(١) قوله: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقِ» أي: بني المصطلق وهي غزوة المريسيع، قال القاضي: قال أهل الحديث هذا لولي من رواية موسى بن عقبة: أنه كان في غزوة أوطاس.

(٢) قوله: «كَرَّ إِلَيْنَا الْعَرَبُ» أي: الغزوات منهم.

(٣) قوله: «فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِينَا فِي الْفِدَاءِ» معناه: احتجنا إلى الوطء وخضنا من الحبل فتصير أم ولد تمتع عليها بيعها علينا بيعها وأخذ الفداء فيها فيستبطل منه منع بيع أم الولد وإن هذا كان مشهوراً عندهم.

(٤) قوله ﷺ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَتَّكُونَ» معناه: ما عليكم ضرر في ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا، وما لم يخلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا فلا مسائلة في عزلكم، فإنه إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم الماء فلا يضر حرصكم في منع الخلق.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء: أن العرب يجري عليهم الرق كما يجري على العجم، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا جاز

استرقاقهم لأن بني المصطلق عرب صليبة من خزاعة، وقد استرقوهم ووطشوا سيابهم واستباحوا بيهم وأخذ فدائهم، وبهذا قال مسالك والشافعي في قوله الصحيح الجديد وجهور العلماء، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله القديم: لا يجري عليهم الرق لشرقهم والله أعلم.

١٢٦- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَسْرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مِنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

١٢٧- ( ) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ اسْمَاءَ الضَّبْعِيِّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبِيلًا فَكُنَّا نَغْزُلُ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَنَا: «وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ». (إخرجه البخاري: ٢٢٢٩، ٢٢١٠، ١٦٦٣).

١٢٨- ( ) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

١٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى (ابْنُ الْخَارِثِ) (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ.

قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْغَزْلِ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

وَفِي رِوَايَةِ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي

سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٣٠- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَسَابٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَسَابٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ). حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ الْغَزْلِ؟ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: «لَا عَلَيْكُمْ». اقْرُبْ إِلَى النَّهْيِ.

١٣١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:

فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ الْغَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟» قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضِعُ فَيَصِيبُ مِنْهَا، وَتَكُونُ أَنْ تَحُولَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا، وَتَكُونُ أَنْ تَحُولَ مِنْهُ، قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ».

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَانَ هَذَا زَجْرًا.

١٣١- ( ) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ خَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ بَشْرِ، (بِعْنِي حَدِيثَ الْغَزْلِ) فَقَالَ: إِنِّي حَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ بَشْرِ.

١٣١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ:

قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْغَزْلِ شَيْئًا، قَالَ: نَعَمْ، وَمَسَاقُ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِلَى قَوْلِهِ «الْقَدَرُ».

١٣٢- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ (قَالَ ابْنُ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ)، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قُرْظَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ الْغَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟» (وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ) فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا.



١٣٣- ( ) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ (بَعْنِي ابْنُ صَالِحٍ)، عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ.

عُرْوَةُ ابْنِ عِيَّاضٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْخِيَّارِ النَّوْفَلِيُّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٣٦- (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْرِزُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٢٠٧، ٥٢٠٨).

١٣٧- ( ) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَغْقِلٌ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٨- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْبُسَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ (بَعْنِي ابْنُ هِشَامٍ). حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

## ٢٣- باب تحريم وطء الحامل المسنية

١٣٩- (١٤٤١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ خُمَيْرٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجْحَ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَلِمَ<sup>(٣)</sup> بِهَا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟»<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «عن يزيد بن جابر» هو بالخاء المعجمة.

(٢) قوله: «أتى امرأة مجح على باب فسطاط» المجح بهم مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة وهي الحامل التي قريت ولادتها. وفي الفسطاط ست لغات: فسطاط وفسطاط وفساط بحذف الطاء والتاء لكن بتشديد السين ويضم الفاء وكسرهما في الثلاثة وهو نحو بيت الشعر.

(٣) معنى يلم بها: أي يطامها وكانت حاملاً مية لا يحل جماعها حتى تضع.

(٤) وأما قوله ﷺ: «كيف يورثه وهو لا يحل له؟ كيف يستخدمه

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الْقَرْزِ؟ فَقَالَ: «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ».

١٣٢- ( ) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ حَبَابٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٣٤- (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتَا وَسَائِتَتَا<sup>(١)</sup>، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: «اعْرِزْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». فَلَيْتَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا».

(١) قوله: «إن لي جارية هي خادمتا وسائتتا» أي التي تسمى لنا شيها بالميم في ذلك.

(٢) قوله ﷺ: «لذي أخبره بأن له جارية يعزل عنها» «إن شئت ثم أخبره أنها حبلى» إلى آخره، فيه دلالة على إحقاق النسب مع العزل لأن الماء قد سبق، وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له وتلقفه أولادها إلا أن يدعي الاستبراء وهو منعبنا ومنعب مالك.

١٣٥- ( ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ عِيَّاضٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا اعْرِزُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ». قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

(١) قوله ﷺ: «أنا عبد الله ورسوله» معناه هنا: أن ما أقول لكم حق فاعملوه واستيقنوه فإنه يأتي مثل ذلك الصبح.

١٣٥- ( ) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ حَسَّانَ، قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ، أَخْبَرَنِي



عصن، وقال آخرون: هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بعكاشة بن عصفور المشهور، وقال الطبري: هي جدامة بنت جندل هاجرت، قال: والحدثون قالوا فيها جدامة بنت وهب، هذا ما ذكره القاضي، والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن عصفور المشهور الأسدي وتكون أخته من أمه، وفي عكاشة لغتان سبقنا في كتاب الإيمان: تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر.

١٤١- ( ) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ، أُخْتِ عُكَّاشَةَ، قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَامٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنُتَهِيَ، عَنْ الْغِيلَةِ، فَتَظَرَّتْ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ<sup>(١)</sup> أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا<sup>(٢)</sup>». ثُمَّ سَأَلُوهُ، عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الرَّأْدُ الْخَفِيُّ».

رَأَى عَيْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ الْمُقَرِّيِّ وَهِيَ: «وَإِذَا الْمَرْؤُودَةُ سُبِلَتْ» [التكوير: ٨] (١٦٤).

(١) قوله: «فإذا هم يغيلون» هو بضم الياء لأنه من أفعال يغيل كما سبق.

(٢) قوله ﷺ: «لقد هممت أن أنتهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم» قال أهل اللغة: الغيلة هنا بكسر الغين ويقال لها: الغيل يفتح الغين مع حذف الهاء والغيل بكسر الغين كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة. وقال جماعة من أهل اللغة: الغيلة بالفتح المرة الواحدة وأما بالكسر فهي الاسم من الغيل. وقيل: إن أريد بها وطء المرضع جاز الغيلة، والغيلة بالكسر والفتح.

واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي الغيل فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه: أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك. وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت وأغيلت. قال العلماء: سبب هذه بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع. قالوا: والأطباء يقولون إن ذلك اللين داء والعرب تكرهه وتبغيه. وفي الحديث جواز الغيلة فإنه ﷺ لم ينه عنها وبين سبب ترك النهي، وفيه جواز الاجتهاد لرسل الله ﷺ وبه قال جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز لتمكنه من الرحي والصواب الأول.

١٤٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِعَثَلٍ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ.

وهو لا يحل له؟ فمعناه: أنه قد تناحر ولادتها ستة أشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا السابي، ويحتمل أنه كان من قبله، فعلى تقدير كونه من السابي يكون ولدًا له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير السابي لا يتوارثان هو ولا السابي لعدم القرابة بل له استخدامه لأنه مملوكه، فتقدير الحديث: أنه قد يستلحقه ويجعله ابنًا له ويورثه مع أنه لا يحل له توريثه لكونه ليس منه، ولا يحل توارثه ومزاحمته لباقي الورثة، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبدًا يملكه مع أنه لا يحل له ذلك لكونه منه إذا وضعت لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفًا من هذا المحذور، فهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وقال القاضي عياض: معناه الإشارة إلى أنه قد ينمي هذا الجنين بنطفة هذا السابي فيصير مشاركًا فيه فيمتنع الاستخدام، قال: وهو نظير الحديث الآخر: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق مائه ولد غيره» هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله: ضعيف أو باطل، وكيف يتنظم التورث مع هذا التأويل بل الصواب ما قلناه والله أعلم.

١٣٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

## ٢٤- باب جَوَازِ الْغِيلَةِ وَهِيَ وَطْءُ الْمَرْضِعِ

### وَكَرَاهَةِ الْعَزْلِ

١٤١- (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (الْقُفْظُ لَهُ). قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ<sup>(١)</sup> الْأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنُتَهِيَ، عَنْ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ».

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى: بِاللَّيَالِ.

(١) قوله: «عن جدامة بنت وهب» ذكر مسلم اختلاف الرواية فيها هل هي بالليل المهملة أم بالذال المعجمة؟ قال: والصحيح أنها بالذال يعني المهملة، وهكذا قال جمهور العلماء: أن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا خلاف. وقوله: جدامة بنت وهب، وفي الرواية الأخرى: «جدامة بنت وهب أخت عكاشة» قال القاضي عياض: قال بعضهم إنها أخت عكاشة على قول من قال: أنها جدامة بنت وهب بن

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «الغِيَال».

١٤٣- (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ غَيْرِ وَزْهَيْرُ بْنُ خَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ غَيْرٍ). قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ الْمُقْبِرِيُّ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، أَنَّ أَبَا النُّضْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ.

أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعَزَلْتُ، عَنْ أَمْرَائِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ<sup>(٢)</sup> عَلَى وَلِيِّعَاءِ أَوْ عَلَى أَوْلَادِيْعَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ<sup>(٣)</sup>».

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: «إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَا، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ».

(١) قوله: «حدثني عيَّاش بن عباس» الأول بالشين المعجمة وأبوه بالشين المهملة وهو عيَّاش بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب إلى قتيان بطن من رعين.

(٢) هو بضم الميم وكسر الفاء أي: أخاف.

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «ما ضار ذلك فارس ولا الروم» هو بتخفيف الراء أي: ما ضرهم يقال ضاروه يضربه ضرباً وضره يضره ضراً وضرأ والله أعلم.